

الإئتلاف النسوي من أجل العدالة الاقتصادية والمناخية

FEMINIST →
ACTION NEXUS
for Economic and Climate Justice

من أجل عدالة اقتصادية ومناخية: تحليل نسوي لأهم الاتجاهات

يناير 2024



ملخص تنفيذي

لتحقيق رؤية نسوية للعدالة الاقتصادية والمناخية، من الواضح أن هناك حاجة للتخلي عن النماذج غير المستدامة للاستهلاك واستخراج الموارد. ومع ذلك، تواصل أغنى بلدان العالم وأصحاب الدخل المرتفع في جني أرباح طائلة من الوقود الأحفوري، على حساب توفير تمويل للتنمية من أجل الوفاء بالتزاماتها. فبدون هذا التمويل ستجد البلدان النامية صعوبة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ظل الاتجاهات الحالية لعدم المساواة في الدخل، لن تتمكن النساء من تحقيق العدالة الجنسانية في سوق الشغل إلا بحلول عام 2100.

وقد ارتفعت بشكل كبير نسبة البلدان المنخفضة الدخل المعرضة بشدة لأزمات الديون أو التي تعاني منها فعليا، حيث تنفق الدول نسبيا أكبر من أي وقت مضى من المداخيل الحكومية على خدمة الدين الخارجي والتي تجاوزت بكثير إنفاقها على التعليم والصحة، بما في ذلك خلال ذروة الجائحة. و تمحورت الاستجابة الدولية إلى حد كبير حول الإطار المشترك لمجموعة العشرين لمعالجة الديون الذي تم إنشاؤه في نوفمبر 2020، لكن نشاط المجتمع المدني وحكومات الجنوب أدانوا الإطار المشترك لفشله في المضي قدما في إلغاء الديون، بسبب محدودية نطاقه وإجباره الدول على تبني برامج صندوق النقد الدولي للولوج إلى معالجة الديون.

ولا تزال الخروقات الضريبية متفشية، حيث تضيق مئات المليارات سنويا بسبب التهرب الضريبي من قبل الشركات والأفراد الأثرياء. وبالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، تبلغ هذه الخسارة ما يقرب من نصف ميزانيتها في مجال الصحة العامة. ولا تزال العديد من الدول تتعرض لضغوط للإبقاء على معدلات الضريبة على الشركات على مستويات منخفضة، في ظل اتجاه سائد لعقود، مع تعويض الخسائر في المداخيل من خلال زيادة ضرائب الاستهلاك التي تثقل كاهل ذوي الدخل المنخفض دون مبرر. وغالبا ما تأتي هذه الإجراءات بتوجيه من مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي. وقد فشل الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/مجموعة العشرين بشأن تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح الذي يدخل حيز التنفيذ في عام 2024 في معالجة هذا التحدي. ومع ذلك، هناك آمال في تحقيق انفراج من خلال التوصل إلى اتفاقية إطارية للأمم المتحدة أكثر ديمقراطية بشأن الضرائب في أعقاب اقتراح نشره مؤخرا الأمين العام للأمم المتحدة بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي قدمته المجموعة الأفريقية والذي تم تبنيه في نونبر 2023.

وقد وضع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤخرا جداول أعمال للمساواة الجنسانية والمناخ والإصلاح الداخلي، لكنهما فشلا باستمرار في الاعتراف بالأثر المباشر للعجز الديمقراطي وتدابير التشفير الصارمة على السكان والكوكب. وحتى في ذروة الجائحة، وضع صندوق النقد الدولي غالبية قروضا بشكل مشروط يشمل التدابير التشفيرية التي لن تؤدي إلا إلى تفاقم أسوأ آثار الجائحة على الفئات الأكثر تهميشا. إن تغيير دور مؤسسات بريتون وودز شرط مسبق أساسي لبناء حكمة اقتصادية عالمية أكثر نسوية. كما يجب على الأقل الشروع بإصلاح الحصص لتحقيق العدل في السلطة والقطع في ظل احتكار القرار من طرف البلدان الثرية التي تهيمن حاليا على صندوق النقد الدولي.

وعلى الرغم من وجود علاقة بين النوع الاجتماعي والتجارة والتي أظهرتها بشكل أكبر منظمة التجارة العالمية من خلال مثلا إدراج السياسات الجنسانية في اتفاقات التجارة الحرة، فإن الأنماط العالمية في التجارة وإدارتها لا تزال تتبع نهجا منعزلا وليبراليا جديدا تجاه حقوق الإنسان. فهناك تزايد ملحوظ للصفقات التجارية التي تم التفاوض عليها خارج منظمة التجارة العالمية والتي توسع نطاق إدارة التجارة إلى ما هو أبعد من القضايا التجارية الصريحة لتشمل القضايا غير التجارية. وتقيد هذه القواعد قدرات دول الجنوب العالمي على تنفيذ القوانين بطريقة ضرورية لتحقيق المساواة الجنسانية. وفي الوقت نفسه، يستمر النظام التجاري الحالي في الترويج لرأسمالية الوقود الأحفوري الاستخراجية، سواء من خلال استخدام آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول من قبل الشركات للتحكيم ضد البلدان التي تنفذ المعايير البيئية، أو من خلال عصر جديد من الاستخراج "الأخضر" الموجه نحو تصدير المواد الخام النادرة مثل الليثيوم.

وتتجلى بوضوح هيمنة الشركات على الحكامة العالمية والتنمية في الاتجاه المتزايد المعروف بـ"تعدد أصحاب المصلحة" الذي يتم الترويج له حتى في الأمم المتحدة. فمن حيث المبدأ، يدعو أنصار هذا الاتجاه مجموعة من أصحاب المصلحة إلى المشاركة في الحكامة العالمية (على حساب صوت الحكومات المتضائل)، ولكن في الممارسة العملية يتم منح نفوذ أكبر للشركات متعددة الجنسيات بدون تبرير من أجل صنع السياسات، ووضع المعايير، وتوزيع المنافع العامة. وقد تجلّى ذلك في التأييد المتصاعد

للأمم المتحدة للشراكات بين القطاعين العام والخاص لسد "فجوة تمويل التنمية"، وعقد شراكات مثل الاتفاقية (الملغاة الآن) بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبلاك روك، أكبر شركة استثمارية في العالم.

وعلى الرغم من نمو تمويل المناخ عاما بعد عام، قد فشلت بلدان الشمال العالمي في الوفاء بالالتزام الذي تم تحديده في عام 2009 في COP15 لتوفير وتعبئة 100 مليار دولار أمريكي من تمويل المناخ سنويا بحلول عام 2020، حيث يتم صرف تمويل المناخ إلى حد كبير من خلال القروض، مما يؤدي إلى تفاقم أزمة الديون، التي بدورها تزيد من تعريض البلدان لعواقب التغير المناخي، ولا تركز بشكل كاف على معالجة الخسائر والأضرار، ولا تصل إلى البلدان التي هي في أمس الحاجة إليه، ولا تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى الاستجابة لمقاربة النوع الاجتماعي أو العدالة الجندرية.

ويعد هذا التقرير الأول من نوعه ضمن سلسلة من التقارير السنوية ويهدف إلى إعطاء نبذة عن الاتجاهات الحديثة منذ تفشي جائحة كوفيد 19 في 2020، كما يضم الإحصاءات والبيانات المتاحة. ويعتمد التقرير في تحليله على رؤية نسوية هيكلية من أجل تحديد التطورات الإيجابية والسلبية بشأن القضايا السبع التي نركز عليها مع اقتراح الحلول التي تركز تسويق مصالح الشعوب والمجتمعات على مصالح الشركات والحلول التقنية. كما يسلط التقرير الضوء على المواقع المحلية للنضال ضد عواقب النيوليبرالية ويقدم مقترحات المجتمع المدني ودول الجنوب العالمي بخصوص الترافع العالمي لتحويل النظام الاقتصادي.

يمكنكم الاطلاع على هذا التقرير باللغات العربية والفرنسية والإسبانية على الموقع الإلكتروني التفاعلي:
economics.wedo.org

الفهرس

3	كلمة شكر
4	مقدمة
5	تحويل الأنظمة من أجل العدالة الاقتصادية والمناخية النسوية
9	الديون
14	الضرائب
18	الحكامة الاقتصادية العالمية
23	التجارة
27	هيمنة الشركات
30	تمويل المناخ
33	خلاصة

كلمة شكر

كتب هذا التقرير موقع Shared Planet بقيادة أريمي واهونو وبمساهمة من جوانا جريليس.

شملت عملية الصياغة مراجعات وإضافات من قبل مجموعة واسعة من المثقفات النسويات، وفق روح عمل جماعي طبعت المشروع والتحليل. ومن بين المساهمين أوريا موزينيو ، وبوميكا موتشالا ، وكارولا ميخيا ، وديانا يحيى ، وإميليا ريبس ، وفريديريك ستروب ، وإيمالي نغوسالي ، وبولينا جيرشوفا ، وسانام أمين. وقامت كاتي توبين عن المنظمة النسائية للبيئة والتنمية (WEDO) بتنسيق التقرير مع إضافات من تقديم تارا دانييل وليندساي بيدكا وبريدجين بورنز. ويتكون فريق الترجمة من أغوستينا مونتانيا (الإسبانية) وفاني لامبرت (الفرنسية). في حين أنجز التصميم بريفي اند وي.

مقدمة

شهد القرن الـ21 سلسلة من الأزمات المتداخلة، من حالة الطوارئ المناخية وفقدان التنوع البيولوجي إلى ارتفاع مستويات الديون، وتزايد معدلات التضخم، وتعميق عدم المساواة والفقر، ما خلف عواقب وخيمة على حقوق النساء والفتيات والأشخاص ذوي الهوية الجنسية المتنوعة. ولقد بلورت جائحة كوفيد 19 وضخمت من الطبيعة غير المتكافئة والاستخراجية للاقتصاد العالمي، بينما أبرزت أيضا أن الحكومات أكثر من قادرة على حشد الموارد العامة لاتخاذ إجراءات في مواجهة الطوارئ. وفي مواجهة "الأزمة المتعددة" الحالية، تتحدى الحركات النسوية والشعبية السعي غير المقيد للربح والنمو الاقتصادي، وتدافع عن رؤية جذرية للعدالة الاقتصادية والبيئية.

وترجع هذه الأزمة المتعددة إلى النموذج الاقتصادي النيوليبرالي السائد، والذي دعم الديناميات غير العادلة للاقتصاد العالمي منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث أدت النيوليبرالية - التي تتميز بإلغاء القيود والخصخصة وانسحاب الدولة من مجال الخدمات الاجتماعية - إلى تفاقم عدم المساواة، وتركيز الثروة في أيدي أقلية، وفرضت على غالبية الدول أنظمة تجارية وضريبية وديون غير مستدامة. وتعتبر هذه الممارسات إرثا من الحقبة الاستعمارية من خلال استمرار دول الشمال العالمي في استغلال الموارد والعمالة ومداخل دول الجنوب العالمي، التي بدورها تخسر أموالا طائلة من خلال خدمة الديون والتدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي أكثر مما تتلقاه في المساعدات أو تمويل المناخ.

وتواجه النساء والأشخاص المتنوعون جنسيا عواقب غير متناسبة جراء طغيان النيوليبرالية ومظاهرها المتجسدة في التقشف والديون ونظام التجارة غير المتكافئ. ونظرا لأدوارهن المجتمعية التقليدية، وانخفاض الدخل، وانتشار العمالة غير الرسمية، ومحدودية فرص الحصول على الموارد مثل الأرض والضمان الاجتماعي، والمشاركة في الزراعة المعيشية، فإن النساء أكثر عرضة للفقر. ففي جميع المناطق، تقضي النساء وقتا أطول بكثير في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر مقارنة بالرجال، مما يمنع النساء من الوصول إلى وظائف ذات رواتب أعلى أو من المشاركة في سوق الشغل، مع حرمانهن أيضا من حقوقهن في الترفيه وفرص التعليم أو غيرها من الأنشطة. ووفقا لمنظمة العمل الدولية (ILO)، تشير التقديرات إلى أن الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي يمثلان 10٪ إلى 39٪ من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال أعمال الرعاية غير معترف بها وغير مدفوعة أو ناقصة الأجر، ومن جهة أخرى، يزيد حجم هذا العمل بالنظر إلى الإضعاف الذي تعاني منه الخدمات الحكومية العامة.

هذا التقرير

ينسق ائتلاف العمل النسوي من أجل العدالة الاقتصادية والمناخية الترافع الجماعي وتبادل المعرفة لتعزيز التحول الضروري بعيدا عن رأسمالية الوقود الأحفوري و النيوليبرالية والنظام الأبوي والتفوق الأبيض للحد من تفاقم أزمة المناخ وعدم المساواة المتفشية. وتهدف المبادرة إلى إحداث تحول عاجل وجذري في نهجنا إزاء النمو الاقتصادي، ونظم الإنتاج والاستهلاك، والقواعد التي تحكم نظامنا الماكرو اقتصادي والمتعدد الأطراف.

وكما هو موضح في هذا التقرير، هناك فجوة كبيرة بين النظام العالمي المعاصر والرؤية التي طرحتها رابطة العمل النسوي وحلفاؤنا. و في البداية، لتحديد مدى بعدنا عن هذه الرؤية - وبالتالي كيفية البدء في تحقيقها - يقيم هذا التقرير التقدم والتحديات في سبعة مجالات رئيسية، مع سبعة فصول تتوافق مع مطالبنا الرئيسية، وهي: (1) تحويل أنظمة العدالة الاقتصادية والمناخية النسوية؛ (2) عدالة الديون؛ (3) الضرائب العادلة والتضام؛ (4) إصلاح دور مؤسسات بريتون وودز في الحكامة الاقتصادية العالمية؛ (5) التجارة العادلة بين الجنسين؛ (6) إنهاء هيمنة الشركات. و (7) تمويل المناخ العادل من منظور جندي.

يقدم هذا التقرير، باعتباره الأول في سلسلة سنوية قادمة، لمحة سريعة عن الاتجاهات الحديثة، لاسيما منذ بداية جائحة كوفيد 19 في عام 2020 فصاعدا، حيث يشمل بيانات إحصائية وغيرها من المعطيات المتاحة، ويستعين في تحليلها بعدسة نسوية هيكلية لتحديد التطورات الإيجابية والسلبية حول كل مجال من مجالات تركيزنا السبعة، مفضلا الحلول التي تؤكد على مبادرات

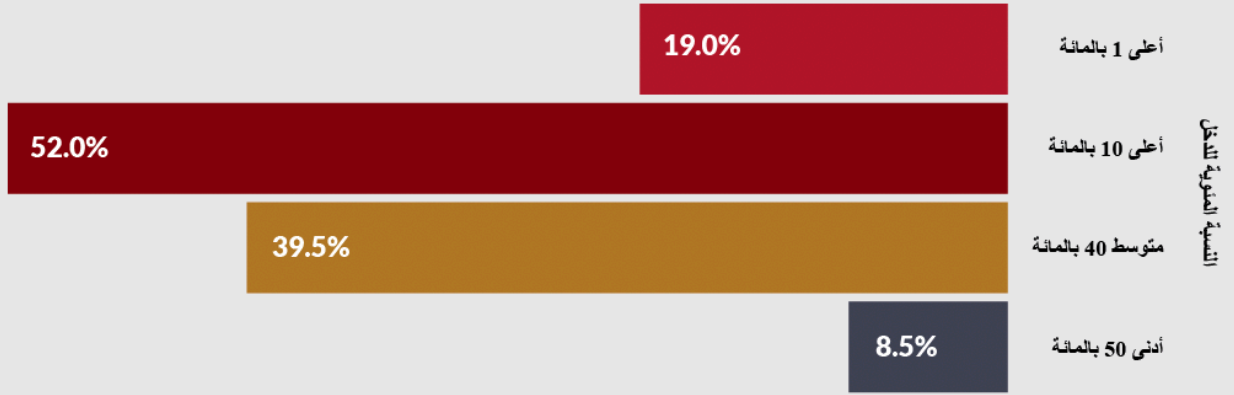
السكان والمجتمعات بدلا من مصالح الشركات والإصلاحات التكنولوجية. كما يسلط هذا التقرير الضوء على كل من المواقع المحلية للنضال ضد عواقب النيوليبرالية ومقترحات الترافع من طرف المجتمع المدني العالمي ودول الجنوب لتحويل نظامنا الاقتصادي.

أولا- تحويل الأنظمة من أجل العدالة الاقتصادية والمناخية النسوية:

لطالما كان النمو الاقتصادي العالمي مبنيا على نموذج الرفع من الاستهلاك واستخراج الموارد، مع ما يترتب على ذلك من آثار كارثية على المناخ. ورغم انخفاض قصير في الانبعاثات في عام 2020 في بداية الوباء ، انعكس هذا الاتجاه بشكل حاد في عام 2021، حيث إن ثلاث أرباع الـ 50 مليار طن من انبعاثات الكربون التي تم إطلاقها في الغلاف الجوي في عام 2021 تم إنتاجها عن طريق حرق الوقود الأحفوري لإنتاج الطاقة. في السياق ذاته، لا تزال الانبعاثات العالمية أعلى بكثير مما هو مطلوب للحفاظ على ارتفاع درجة حرارة الأرض دون عتبة 1.5 درجة مئوية المنصوص عليها في اتفاقية باريس. ويواجه الناس أزمة تكلفة المعيشة من خلال ارتفاع تكاليف الطاقة، فيما تحقق شركات الطاقة أرباحا باهظة. فقد حققت 45 شركة طاقة ما معدله 237 مليار دولار أمريكي سنويا من الأرباح غير المتوقعة في عامي 2021 و 2022 ، مما يعني أنها تجاوزت متوسط الأرباح في السنوات الأربع السابقة بأكثر من 10٪.

في الوقت نفسه، تفاقمت التفاوتات على مستوى الدخل في كل مكان تقريبا مدفوعة بالانتشار العالمي للنموذج الاقتصادي النيوليبرالي منذ ثمانينيات القرن الماضي. وتزايدت التفاوتات بفعل جائحة كوفيد 19 داخل البلد الواحد وبين الدول، حيث يستحوذ حاليا أغنى 10٪ في العالم على أكثر من 50٪ من الدخل العالمي، في حين أن 50٪ من السكان البالغين في العالم ينالون 8.5٪ فقط. وفي الواقع، شهد عام 2020 أكبر زيادة في ثروة المليارديرات على الإطلاق. فخلال الجائحة، أضاف المليارديرات 1.9 و 1.6 تريليون دولار أمريكي إلى صافي ثروتهم في عامي 2020 و 2021 على التوالي. وتميل أوجه عدم المساواة في الدخل إلى التأثير سلبيا على النساء والأشخاص المتنوعين جنسيا بشكل أكثر وضوحا من الرجال. ومع استمرار الاتجاهات الحالية، لن تتمكن النساء من تحقيق العدالة الجندرية في سوق الشغل إلا بحلول عام 2100.

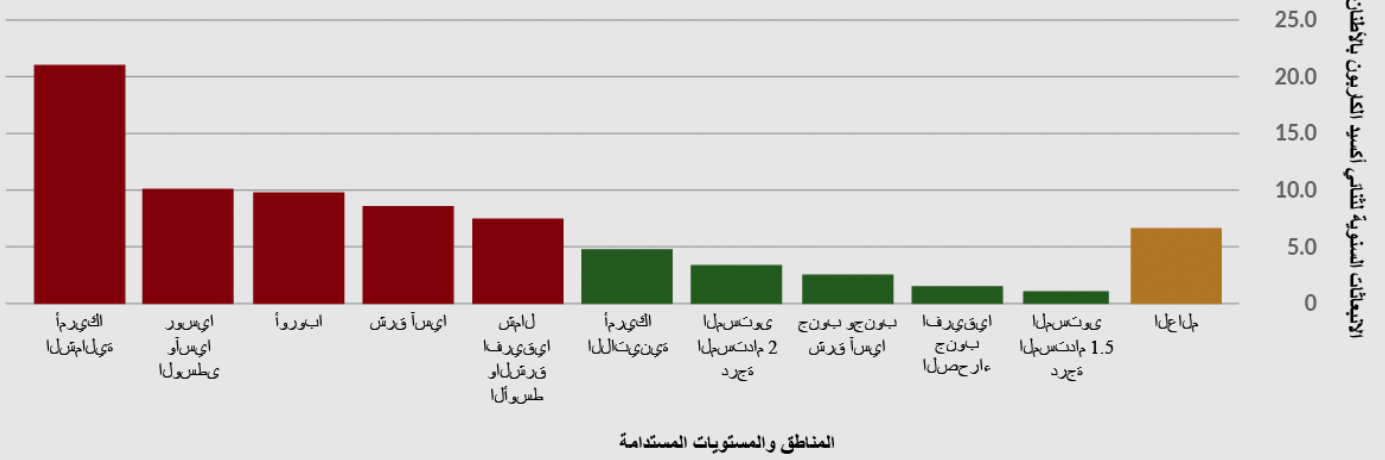
(يسيطر أغنى 1 بالمائة على ما يقرب من 20 بالمائة من إجمالي الدخل (2021)



(الشكل 1.1: حصة إجمالي الدخل العالمي حسب النسبة المئوية للدخل (مختبر عدم المساواة العالمي ، 2021).

وتتجلى اللامساواة العالمية بشكل مباشر في عدم المساواة في انبعاثات الكربون، حيث أن الانبعاثات المفرطة لأغنى أغنياء العالم هي نتيجة لأنماط استهلاكهم واستثمارهم. فعلى مدى العقدين الماضيين، كان أغنى 10% في العالم مسؤولين عن أكثر من نصف جميع انبعاثات الكربون، بينما ينتج 1% فقط من سكان العالم نصف جميع انبعاثات الطيران. وفي عام 2030، من المتوقع أن يبلغ نصيب الفرد لـ 1% من أغنياء العالم من الانبعاثات 30 مرة ما تسمح به اتفاقية باريس الرامية إلى الحد من الاحتباس الحراري دون معدل 1.5 درجة مئوية. وتظهر بيانات عام 2019 أن أمريكا الشمالية مسؤولة عن انبعاثات تبلغ حوالي ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي للانبعاثات بالنسبة للفرد، أي ما يقرب من 19 ضعف المستوى المطلوب للحفاظ على حرارة الأرض دون 1.5 درجة مئوية، في حين أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تنبعث منها ربع المتوسط العالمي فقط من نصيب الفرد من الانبعاثات.

(تنبعث من أمريكا الشمالية ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي من نصيب الفرد من الانبعاثات (2019)



(الشكل 1.1: حصة إجمالي الدخل العالمي حسب النسبة المئوية للدخل (مختبر عدم المساواة العالمي ، 2021).

بدائل لرفاه الإنسان: تراجع النمو والتناغم مع الطبيعة

في السنوات الأخيرة، حظيت بدائل نموذج النمو الاقتصادي اللانهائي باهتمام متزايد، مع بروز أهمية مفهوم تراجع النمو. ويتحدى هذا المفهوم السعي التقليدي نحو النمو الاقتصادي، ويدعو إلى إعادة التوزيع وخفض الاستهلاك بطريقة ديمقراطية في البلدان الصناعية، لتركيز الأهداف الاقتصادية حول رفاهية الإنسان والحفاظ على البيئة. وتشمل سياسات تراجع النمو تقليص القطاعات المدمرة (مثل الوقود الأحفوري والطيران وتربية الماشية)، وتحسين الخدمات العامة لتحقيق نتائج اجتماعية لا تتطلب مستويات عالية من استنزاف الموارد، مع الاعتراف بأن بعض القطاعات (مثل الرعاية) تحتاج إلى النمو لتلبية الاحتياجات الأساسية. ويرى نهج خفض النمو أن إزالة الكربون بسرعة في البلدان الأكثر ثراء ستوفر موارد للدول المنخفضة والمتوسطة الدخل التي لا تزال بحاجة إلى النمو من أجل التنمية.

كما ظهرت مسارات بديلة لمستقبل اجتماعي يبني من الجنوب العالمي. حيث برز مفهوم buen vivir (أو التناغم مع الطبيعة). ويؤكد نهج Buen vivir على أهمية العيش بشكل جيد من خلال علاقة متناغمة بين المجتمعات البشرية والعالم الطبيعي. وقد كرست كل من الإكوادور وبوليفيا حقوق الحياة وحقوق الطبيعة في دساتيرها. بينما استمرت صناعات الوقود الأحفوري في استخراج الموارد في الإكوادور على مدار العقد الماضي. وكانت هناك انتصارات كبيرة: في ديسمبر 2021، حكمت المحكمة الدستورية الإكوادورية لصالح غابة لوس سيدروس المحمية المهددة بالانقراض ضد تعدين النحاس والذهب الصناعي، ما يشكل سابقة قانونية لحماية حقوق الطبيعة.

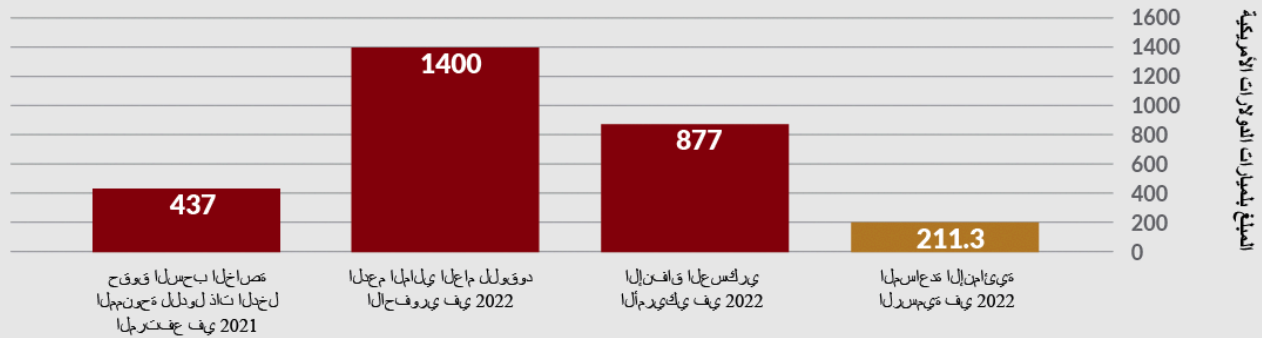
تمويل التنمية الدولية

ورغم أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال إحدى أهم مصادر التحويلات من بلدان الشمال العالمي إلى الجنوب العالمي، إلا أنها لا تزال أقل بكثير من المستويات الموعودة أو المطلوبة. وتشكل المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر من 60٪ من التمويل الخارجي في أقل البلدان نمواً. ولكن منذ تحديد هدف الأمم المتحدة للبلدان المتقدمة لتوفير 0.7٪ من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية قبل 60 عاماً مضت، لم يستجب سوى عدد قليل جداً من البلدان المتقدمة لهذا الهدف. ففي عام 2022، خصص أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) -المكلفة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية - 0.36٪ فقط من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي العام نفسه، حققت خمسة دول فقط أو تجاوزت هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص 0.7٪ من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وفي عام 2022، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية 204 مليارات دولار أمريكي، بزيادة قدرها 13.6٪ عن العام السابق تحت وقع التضخم. ومع ذلك، يمكن أن يعزى جزء كبير من هذه الزيادة إلى الرفع من الدعم المقدم للاجئين داخل البلدان المانحة والمساعدات الإنسانية، التي شكلت حوالي 14.4٪ و 10.9٪ من إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، على التوالي. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أوكرانيا بعد الغزو الروسي. وإذا تم خصم تكاليف اللاجئين وتدفقاتها إلى أوكرانيا، فقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 4٪ مقارنة بعام 2021، وانخفضت بشكل عام بنسبة 0.7٪ إلى البلدان الأقل نمواً و 7.8٪ إلى أفريقيا جنوب الصحراء.

كما أن الإنفاق على المساعدة الإنمائية الرسمية ضئيل مقارنة بالمبالغ التي تنفقها البلدان الغنية على القطاعات التي تساهم أكثر من غيرها في إلحاق الضرر بجنوب الكرة الأرضية. شكل الإنفاق العسكري للولايات المتحدة في عام 2022 وحده أربعة أضعاف الإنفاق التراكمي للمساعدة الإنمائية الرسمية على مستوى العالم بأسره في نفس العام. وأنفقت مجموعة العشرين - التي تضم أكبر 20 اقتصاداً في العالم - 1.4 تريليون دولار أمريكي على دعم الوقود الأحفوري في عام 2022، متجاوزة الإنفاق على المساعدة الإنمائية الرسمية بنحو سبعة أضعاف. وفي الوقت نفسه، نالت الدول الغنية 437 مليار دولار أمريكي من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد في عام 2021، ما ساهم في تعزيز سيولتها بأكثر بكثير مما قدمته من مساعدة إنمائية رسمية.

تنفق الاقتصادات المتقدمة أكثر بكثير على التوسع العسكري والدعم المالي العام للوقود الأحفوري، كل ذلك مع الاستحواذ على الحصة العظمى من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي



الشكل 1.3: مقارنة الإنفاق العالمي على المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2022 مقارنة بالتدفقات الأخرى، بما في ذلك الإنفاق العسكري الأمريكي ودعم الوقود الأحفوري الذي أنفقته بلدان مجموعة العشرين في عام 2022 وحقوق السحب الخاصة المخصصة للبلدان ذات الدخل المرتفع في عام 2021 (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنية بالتنمية، 2022؛ سيبري، بدون تاريخ؛ متتبع سياسة الطاقة، 2023؛ يوروداد، 2021).

أهم نقاط الترافع العالمي: التعويضات

ترددت أصداء الدعوات إلى التعويضات في جميع أنحاء البلدان المستعمرة سابقا في جنوب الكرة الأرضية لعقود، وتعالقت في سياق جائحة كوفيد-19 وأزمة الديون المتفاقمة. وتشمل التعويضات كلا من التعويض المالي والاعتراف بالمسؤولية على خروقات الماضي. وبنفس القدر من الأهمية، تتعلق التعويضات أيضا بإضفاء الطابع الديمقراطي على الهياكل العالمية غير العادلة التي سمحت باستمرار الإرث الاستعماري والحاجة إلى إصلاح الأضرار السابقة.

وتأتي العديد من الدعوات إلى التعويضات في سياق مطالب إلغاء الديون، باعتبارها تعويضا وحقا للأشخاص الذين ضحوا في مجابهة الديون البغيضة وغير المشروعة، والذين يتحملون وطأة أزمة المناخ. فعندما قام أفراد العائلة المالكة البريطانية بجولة في منطقة البحر الكاريبي في عام 2022، وجهت شبكة الترافع دعوات للحصول على تعويضات في جامايكا، وبدأت لجنة التعويضات الوطنية في جامايكا في مراجعة التماس يسعى للحصول على تعويض بريطاني عن تجارة الرقيق العابرة للمحيط الأطلسي. وفي فبراير 2023، وسط تفاقم أزمة الديون، دعا رئيس الوزراء السريلانكي دينيش غونواردينا إلى التعويض عن الفظائع التي ارتكبتها الإمبريالون في سريلانكا.

وبشكل عام، تواصل أغنى دول العالم وأصحاب الدخل العالي في جنبي أرباح هائلة من الوقود الأحفوري، بينما يتم إهمال تمويل التنمية. لذا، يجب أن يستند تحويل أنظمتنا الاقتصادية لتعزيز العدالة الاقتصادية والمناخية والجنسانية على تحد السعي لتحقيق النمو الاقتصادي وتقديم تعويضات للبلدان التي تضررت وستظل تتضرر من أزمة المناخ والديون غير المشروعة والاستعمارية.

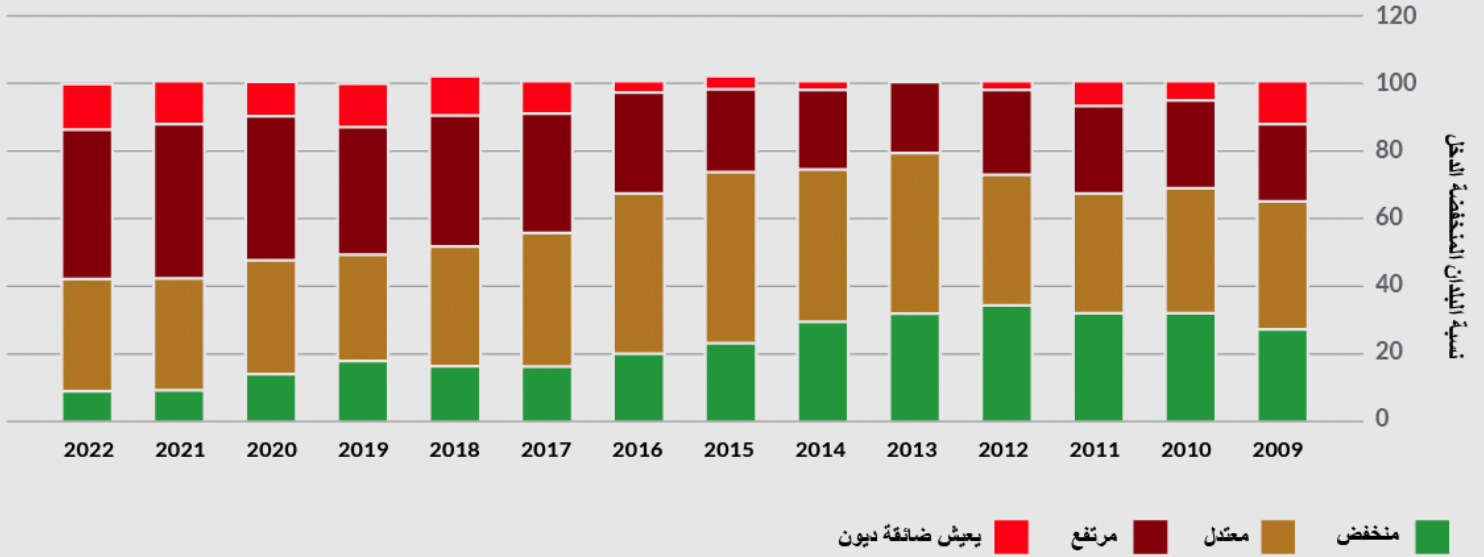
ثانيا- الديون

منذ الحقبة الاستعمارية، تم استخدام الديون كأداة من قبل دول الشمال العالمي لاستخراج الثروة والموارد من الجنوب العالمي، مما يجعل معظم هذه الديون غير شرعية وغير عادلة. وفي السنوات الأخيرة، ارتفعت مستويات الديون في الجنوب العالمي إلى معدلات تنذر بالخطر، مما أضر بشكل كبير بحقوق المرأة ورفاهها الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، تجعل الديون البلدان المعرضة للتأثر بالتغير المناخي غير قادرة على الإنفاق على التخفيف والتكيف والخسائر والأضرار، وتجبر الحكومات على مواصلة التسبب في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي من خلال الصناعات المدمرة للبيئة مثل الوقود الأحفوري والتعدين والزراعة الصناعية لزيادة المداخل خدمة لديونها، مما يفاقم من أزمة المناخ في وقت تعاني فيه 93% من الدول الأكثر عرضة لأزمة المناخ من أزمة ديون كبيرة أو تسير نحوها.

ثقل الديون يحد من الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والمناخ

تضاعفت نسبة البلدان منخفضة الدخل المعرضة بشكل كبير لأزمة الديون أو التي تعاني بالفعل منها بين عامي 2015 و 2022، حيث ارتفعت من 30% إلى 60%. ويشير تقرير المرصد العالمي للديون السيادية لعام 2022 إلى أنه من بين 148 بلدا شملها المسح في الجنوب العالمي، يواجه 135 بلدا مستويات حرجة من المديونية. ومن بين هذه البلدان، يوصف 39 بلدا بأنها مثقلة بالديون، ما يشكل ارتفاعا بثلاث أضعاف مقارنة بما قبل الجائحة.

تضاعفت نسبة البلدان المنخفضة الدخل التي تقترب من ضائقة الديون أو تمر بها في الفترة من 2015 إلى 2022

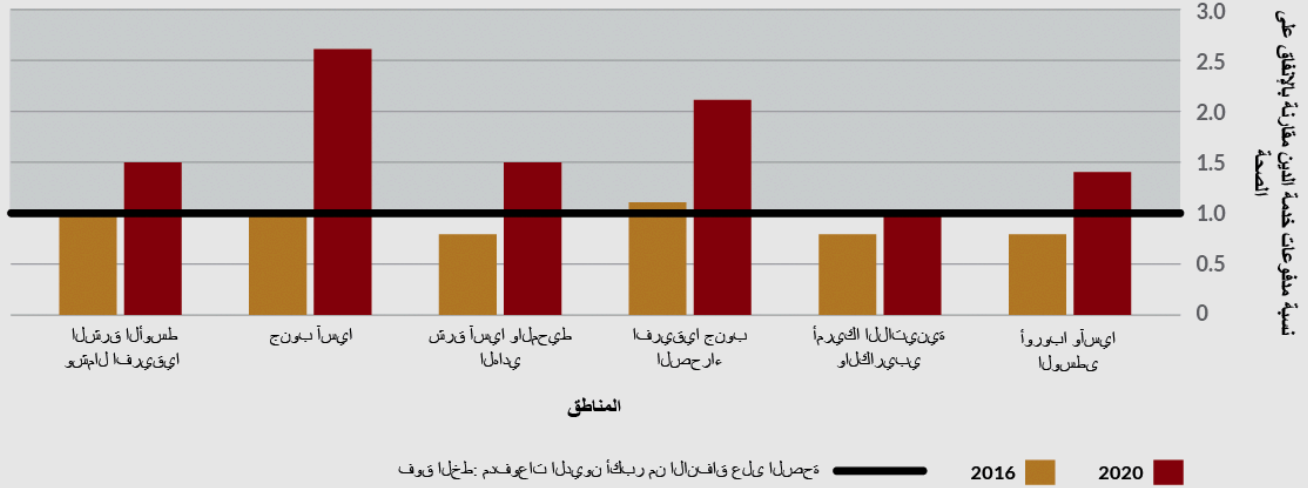


(الشكل 2.1: نسبة البلدان منخفضة الدخل التي تعاني من ضائقة الديون ، من 2009 إلى 2022 (صندوق النقد الدولي ، 2022).

وتنفق الدول على خدمة الدين الخارجي أكثر من أي وقت مضى. فبين عامي 2010 و 2018 ، ارتفعت مصاريف خدمة الديون الخارجية من قبل حكومات البلدان النامية لتشكّل نسبة 83% من المداخيل الحكومية. وبلغت مدفوعات خدمة الديون المستحقة للدائنين الخارجيين حالياً أعلى مستوياتها منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي. ففي عام 2022، بلغت مدفوعات الديون من قبل الدول الأقل نمواً والدول الجزر الصغيرة النامية لصالح دائني مجموعة العشرين ما مجموعه 21 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 50% مقارنة بـ 14 مليار دولار أمريكي في عام 2021. وعلى الرغم من المليارات التي تم دفعها بالفعل على شكل فوائد ومدفوعات رأسمالية، استمرت دول مجموعة العشرين في عام 2021 في الاحتفاظ بديون ثنائية بقيمة 155 مليار دولار أمريكي على عاتق الدول الأقل نمواً والدول الجزر الصغيرة والنامية.

ومع تزايد الالتزامات بسداد ديون الدائنين، أصبح لدى الدول هواش مالية محدودة لا تسمح بالرفع من الاستثمارات في الخدمات العامة. ففي ثلثي البلدان التي سددت أعلى مدفوعات الديون بين عامي 2010 و 2018، سجل تراجع الإنفاق العام. وفي عام 2020، أنفقت 36 دولة على خدمة الدين الخارجي أكثر مما أنفقت على التعليم. وفي العام نفسه - في ذروة الجائحة - أنفقت البلدان في المتوسط على مدفوعات خدمة الدين أكثر مما أنفقت على الرعاية الصحية - وهو ما لم يكن عليه الوضع عالمياً في عام 2016.

أنفقت جميع المناطق في المتوسط على خدمة الدين أكثر مما أنفقت على الصحة



الشكل 2.2: التغير في نسبة مدفوعات خدمة الدين مقارنة بالإنفاق على الرعاية الصحية من 2016 إلى 2020

كما تتفق بعض الدول على الديون أكثر مما تتلقاه في إطار تمويل المناخ أو المساعدات الخارجية. ففي عام 2021، أنفق 59 بلداً من أقل البلدان نمواً والدول الجزر الصغيرة النامية ما مجموعه 33 مليار دولار أمريكي على سداد الديون بينما لم تتلق سوى 20 مليار دولار أمريكي من التمويل المناخي. وكانت القيمة الإجمالية لمدفوعات الديون ونسبة مدفوعات الديون إلى تمويل المناخ أكبر مما كانت عليه في عام 2020. وفي تسعة بلدان، كانت مدفوعات خدمة الدين في عام 2021 أكبر من إجمالي المساعدات الخارجية الواردة.



موقع النضال المحلي: نريد أن نبقي على قيد الحياة ونحرر من الديون

ترى الحركات النسائية في أمريكا اللاتينية أن هناك علاقة بين الديون والعنف ضد المرأة وتمويل إعادة الإنتاج الاجتماعي، وتستحضر هذه العلاقة في أعمالها السياسية. وتظهر القراءة النسوية للديون كيف أن الدين الخارجي الذي تحصل عليه الدول يعزز اعتماد النساء على أسرهن ويزيد من عدم استقرارهن. وكثيرا ما تلجأ الدول التي تعاني من ضائقة الديون إلى الإجراءات التقشفية، ورفع أسعار الفائدة. وتواجه هذه الدول انخفاضا في قيمة العملة يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للأسر. وتدفع الزيادات الناتجة في تكاليف المعيشة الأسر إلى تحمل وطأة الديون، ما يطرح تحديا أكبر بالنسبة للأسر التي تفوقها النساء والتي تتحمل مسؤوليات رعاية إضافية غير مدفوعة الأجر. وبينما تواجه الأسر تحديات في تلبية احتياجاتها الأساسية، فإنها تضطر إلى طرق أبواب البنوك والدائنين، ما ينتج عنه دورة من المديونية الإضافية.

فالمظاهرات والشعارات المناهضة للديون ليست أمرا مستجدا في الأرجنتين. فالشعارات المطالبة بطرد صندوق النقد الدولي تعود إلى سنوات الديكتاتورية في هذا البلد (1976-1983). وفي عام 2017، أطلق تجمعه ني أوننا مينوس شعار "نريد أن نبقي على قيد الحياة وأن نحرر من الديون" بعد أول إضراب نسوي حيث ربط بين العنف على أساس الجندر والاقتصاد. وبعد هذه الصرخة المدوية، لفت كل من النقابات والعمال والطلاب وأصحاب الهوية الجنسية المتنوعة على حد سواء الانتباه إلى العنف الناتج عن الديون في الحياة اليومية. وفي عام 2022، اتحد المتظاهرون في اليوم العالمي للمرأة أو #8M تحت شعار "الدين يجب ان يدفع لنا"، مما قلب السيناريو حول الدين المستحق للنساء والأشخاص المتنوعين جنسيا الذين نهبهم العنف المالي.

مقترحات إصلاح غير كافية

وفي إطار الاستجابة للداءات العاجلة لتخفيف عبء الديون في سياق جائحة كوفيد-19، وضعت مجموعة العشرين ونادي باريس الإطار المشترك لمعالجة الديون في نوفمبر 2020. وخلافا للدعوات إلى إلغاء الديون والأمال في تحقيق انفراج يقود إلى إعادة هيكلة هذه الأخيرة، اقتصر الإطار على إعادة هيكلة جزء من ديون 73 دولة فقط ذات الدخل المنخفض. وإلى غاية الآن، لم تطلب سوى أربعة بلدان استعمال الإطار المشترك وهي تشاد وإثيوبيا وغانا وزامبيا، ولم ينتج عن ذلك أي تخفيف حقيقي للديون.

وبعد عامين من طلب التخفيف في عام 2020، أصبحت تشاد الدولة الوحيدة التي أنهت العملية، حيث قرر الدائنون أن البلد لا يحتاج الإلغاء الكامل للديون، بسبب ارتفاع إيراداته من النفط، مما أجبر تشاد المعرضة لآثار التغير المناخي على مواصلة الاعتماد على النفط في وقت يجب أن تتخلى فيه البلدان عن الوقود الكثيف الكربون. وفي الوقت نفسه، أدى تطبيق إثيوبيا للإطار المشترك إلى خفض تصنيفها الائتماني من "B" إلى "CCC"، الأمر الذي سيترك أثرا سلبيا طويل الأمد على ائتمانيها في المستقبل وتحذيرا للبلدان الأخرى التي قد تفكر في الاستفادة من الإطار. وعلاوة على ذلك، فإن الإطار المشترك، بعدم شموله البلدان المتوسطة الدخل، فشل أيضا في معالجة أزمات الديون التي تعاني منها حاليا بلدان مثل سريلانكا وسورينام⁷.

وفي السنوات الأخيرة، شهدت الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل اعتمادا متزايدا على الدائنين من القطاع الخاص، وخاصة حاملي السندات. وبحلول عام 2021، شكل الدائنون من القطاع الخاص 61٪ من رصيد الديون الخارجية العامة والمضمونة من القطاع العام طويل الأجل، والتي بلغت 3.6 تريليون دولار أمريكي. وفي حين يميل الدائنون من القطاع الخاص إلى فرض عدد أقل من الشروط التي تتطلب تدابير تفشيفية مباشرة، فإنهم يميلون أيضا إلى الحصول على أسعار تفضيلية أقل من الدائنين الحكوميين الثنائيين أو المؤسسات المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي، مما يؤدي إلى زيادات كبيرة في تكلفة خدمة الديون.

ومع ذلك، فإن الإطار المشترك لا يلزم الدائنين من القطاع الخاص بالمشاركة، مما يعني أن أي تخفيف للديون تحصل عليه البلدان قد يعاد توجيهه لخدمة الديون الخاصة، بدلا من الإنفاق على الخدمات المناخية أو الاجتماعية. وفي الواقع، بموجب الإطار المشترك، سيستفيد الدائنون من القطاع الخاص من تأخير تخفيف عبء الديون، وربما يتمسكون عمدا بالمفاوضات لتعظيم الأرباح من حيازتهم من السندات. وإذا تم شراء السندات التي اشتراها دائنون من القطاع الخاص من إثيوبيا وغانا وسريلانكا وسورينام وزامبيا بأسعار منخفضة حالية وسددت بالكامل، فقد يستفيد الدائنون من ما يقدر بـ 30 مليار دولار أميركي علاوة على أسعار الفائدة الممتازة التي فرضوها فعليا لتغطية مخاطرهم.

وقد دعت العديد من الدول إلى تجميد الديون في مواجهة حالات الطوارئ المناخية أو الأوبئة، حيث التزم البنك الدولي والعديد من الدائنين الثنائيين مؤخرا بإدراج "شروط التوقف المؤقت" في عقود الديون المستقبلية. ومن الأمور الأساسية في مبادرة بريدج تاون التي تم تصورها من خلال قيادة رئيسة وزراء بربادوس ميا موتلي، نجد بنود تسمح لدول الجنوب العالمي بإيقاف سداد الديون مؤقتا في مواجهة الكوارث المناخية في المستقبل. لكن بنود التوقف المؤقت هذه ليست ناجعة لمعالجة الكم الهائل الحالي من مدفوعات الديون في وقت تحتاج فيه 61 دولة - معظمها شديد التأثير بالتغير المناخي - إلى تخفيف فوري للديون بسبب ضائقة الديون الحادة. كما فشلت التدابير المتفق عليها حتى الآن في معالجة حالات الطوارئ الأخرى مثل الأوبئة، أو ضرورة التكيف المناخي بشكل طويل الأمد.

أهم نقاط الترافع العالمي: دعوة لتأسيس آلية أممية لمعالجة الديون

لطالما دعت دول الجنوب العالمي ونشطاء المجتمع المدني الأمم المتحدة لتأسيس آلية لمعالجة الديون كبديل للإطار الدولي الحالي الذي يحكم الديون، والذي يقوده صندوق النقد الدولي ذو الطبيعة غير الديمقراطية. ومن شأن آلية الأمم المتحدة هذه أن تعطي صوتا بشكل متساوي لمصالح البلدان المدينة، بدلا من الوضع الراهن لهيكل الديون الذي يهيمن عليه الدائنون.

ومع ذلك، لم يتم تحقيق أي تقدم يذكر حتى الآن. ففي عام 2014، بدا أن هناك إمكانية داخل الأمم المتحدة حيث دفعت مجموعة الـ 77 والصين (الكتلة التفاوضية الرئيسية للبلدان النامية) بالجمعية العامة إلى التعبير عن الالتزام بالعمل على إنشاء إطار قانوني متعدد الأطراف لتسوية الديون السيادية. ومع ذلك، لم تتعاون حكومات مجموعة السبع التي تمتلك غالبية ديون الدول ذات الدخل المنخفضة والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، والتي قاطع العديد منها المفاوضات. وأسفرت العملية عن مجموعة من المبادئ، بما في ذلك مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية وخارطة طريق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ودليل بشأن تسوية الديون

⁷ تم الاعلان عن اختتام المفاوضات مع زامبيا بشأن القروض خلال الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في 2023 في مراكش، أي عامين بعد الطلب الأولي بموجب الإطار المشترك، إلا أن التناقضات وسط أصحاب السندات الزامية أدت إلى إبطال الاتفاق، مما أثار مخاوف وجودية بشأن الإطار المشترك. وسيتم النظر في هذه الحالة بالتفصيل في العدد القادم من تقرير الاتجاهات في وقت لاحق من عام 2024.

السيادية. وجدير بالذكر أن الإضافات النوعية للإطار المعياري وهذه المبادئ غير ملزمة وطوعية بطبيعتها، وليس لها تأثير يذكر على القانون الدولي العرفي.

وعموما، فإن الطموح المتعدد الأطراف من أجل تحقيق إصلاح للديون لم يوفر تخفيفا ذا مغزى أو معالجة الأسباب الجذرية لأزمة الديون المتصاعدة. وبما أن تغير المناخ يزيد من تعرض البلدان للصدمات، فإن عبء الديون المتزايد وخفض التصنيف الائتماني يحد من قدرتها على الاستجابة. وبلدان الشمال العالمي هي الأقل تضررا من أزمة الديون وهي المالك لغالبية الدائنين من القطاع الخاص الذين لديهم حوافز لتأخير تخفيف عبء الديون. وتعني هذه الديناميكية غير المنصفة أن تسوية الديون - وعلى وجه التحديد، إلغاء الديون - يجب أن تستند لدوافع أكثر ديمقراطية تحت يافطة الأمم المتحدة.

ثالثا- الضرائب

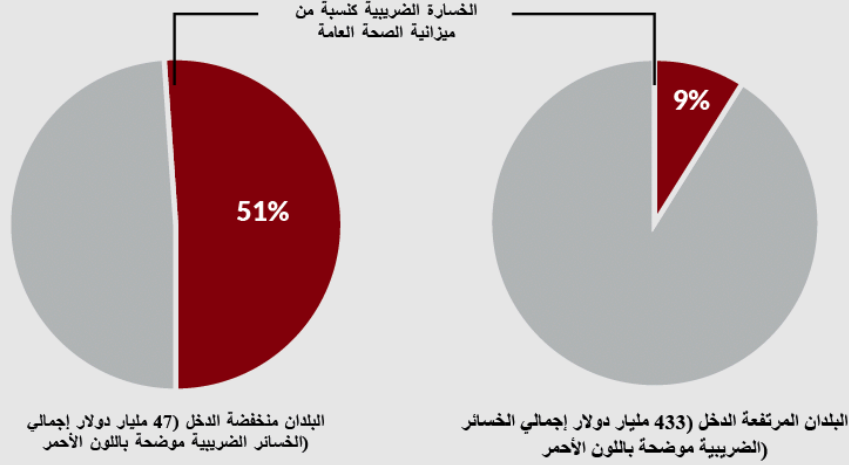
إن وجود نظام ضريبي عادل ومنصف أمر بالغ الأهمية لإعادة توزيع الثروة داخل البلدان وفيما بينها وتعبئة التمويل العام من أجل الرفاه الاجتماعي. ومع ذلك، سيطرت أغنى دول العالم على النظام الضريبي الدولي لعقود، خاصة من خلال قيادة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي منظمة حكومية دولية تتألف من 38 دولة عضو (معظمها من ذوي الدخل المرتفع) تطبق رأسمالية السوق الحرة. إن العواقب المترتبة على هذا الحكامة غير المتماثلة وخيمة للغاية، حيث تخسر بلدان الجنوب العالمي مليارات الدولارات كل عام بسبب التهرب الضريبي، خاصة من طرف الشركات متعددة الجنسيات الموجودة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويضاعف من هذه الخسائر، كون السياسات الضريبية غالبا ما تكون تنازلية، حيث تعتمد بشكل متزايد على الضرائب على الاستهلاك التي تثقل كاهل ذوي الدخل المنخفض والأسر التي تعيلها النساء على وجه الخصوص.

سوء استخدام الضرائب والأنظمة الضريبية

تحتضن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معظم الشركات متعددة الجنسيات المسؤولة على أكبر التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالضرائب، علاوة على أنها تشكل بعضا من أكبر الملاذات الضريبية. وكشفت بيانات عام 2023 أن البلدان ذات الدخل المرتفع مسؤولة عن 99.3% من إجمالي الخسائر الضريبية السنوية في جميع أنحاء العالم بسبب اختلال نظام الضرائب على الشركات. فحوالي 75% من هذه الخسائر في الضريبة على الشركات تنتهي بها المطاف في الملاذات الضريبية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في دول مثل المملكة المتحدة، وأقاليم ما وراء البحار البريطانية وبرمودا، وبورتوريكو، وسنغافورة، وهولندا، ولوكسمبورغ. وفي عام 2023، ذكرت شبكة العدالة الضريبية أن البلدان تخسر ما يقرب من 480 مليار دولار أمريكي سنويا بسبب التهرب الضريبي العالمي وتحويل الأرباح من قبل الشركات متعددة الجنسيات والأفراد الأثرياء - منها 311 مليار دولار أمريكي، أو ما يقرب من الثلثين، يتم فقدانها من خلال تحويل أرباح الشركات إلى الملاذات الضريبية.

وتعني هذه المستويات الفاضحة من إساءة استخدام الضرائب على الشركات أن البلدان منخفضة الدخل لديها مساحة أقل لتقديم الخدمات العامة أو الاستثمار في تمويل المناخ. وعلى الرغم من أن الاقتصادات الأكبر حجما تتكبد أكبر الخسائر (433 مليار دولار أمريكي سنويا استنادا إلى بيانات عام 2022)، فإن خسائر البلدان منخفضة الدخل (47 مليار دولار أمريكي سنويا) لها تأثيرا أكبر بكثير بالنظر إلى حجم هذه الخسائر مقارنة بالميزانية العامة الموجهة للإنفاق على الخدمات العامة الأساسية مثل الرعاية الاجتماعية أو الصحة أو التعليم. وتشكل خسارة قدرها 433 مليار دولار للبلدان المرتفعة الدخل نحو 9% من ميزانيتها للصحة العمومية، في حين أن خسارة قدرها 47 مليار دولار في الإيرادات الضريبية للبلدان منخفضة الدخل يعادل 49% من ميزانيتها للصحة العامة.

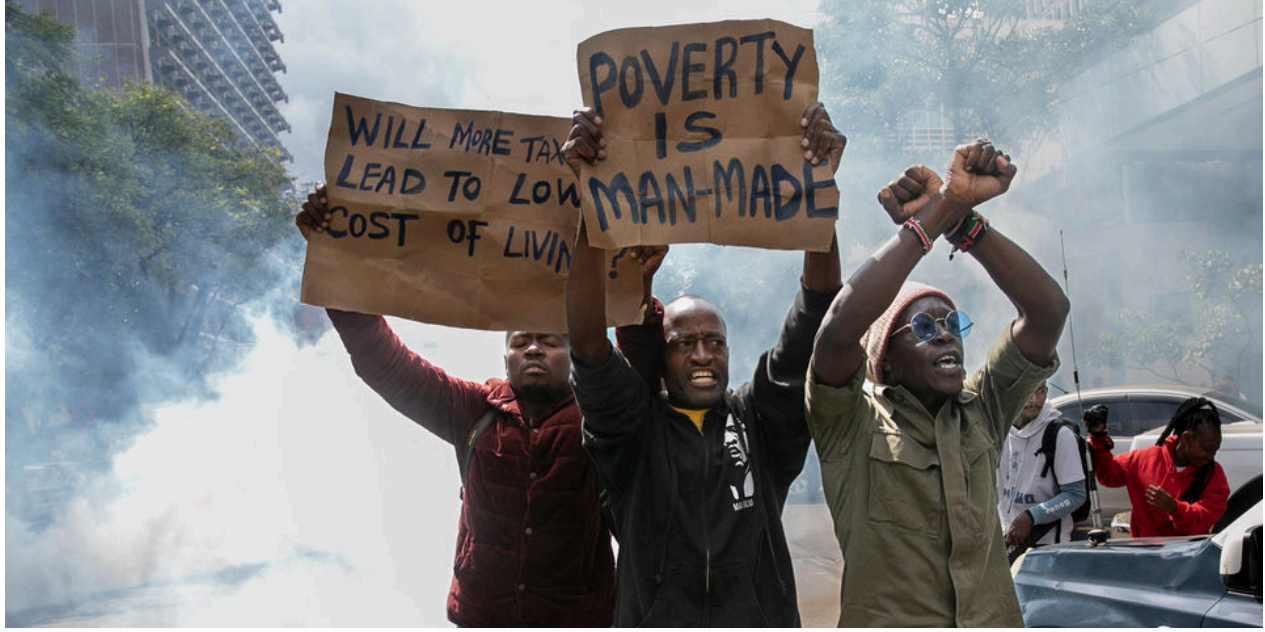
البلدان منخفضة الدخل تخسر ما يعادل أكثر من نصف ميزانياتها في مجال الصحة العامة بسبب إساءة استخدام الضرائب عبر الحدود



الشكل 3.1: مقارنة الخسارة الضريبية من خلال إساءة استخدام الضرائب عبر الحدود كحصة من ميزانيات الصحة العامة (في البلدان المرتفعة الدخل مقابل البلدان المنخفضة الدخل (شبكة العدالة الضريبية ، 2023

وبالإضافة إلى المليارات المفقودة من خلال التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالضرائب، انخفضت معدلات الضريبة على دخل الشركات بشكل عام على مدى العقود الماضية، مما زاد من تضيق الحيز المالي للدول وتناقص الاستثمار في الخدمات العامة. فمنذ ثمانينات القرن الماضي تسارع المشروع النيوليبرالي وانخفض متوسط معدلات الضريبة على الشركات العالمية بأكثر من النصف بين عامي 1985 و 2018 من 49٪ إلى 24٪. وحاليا، لدى معظم الدول معدل ضريبة على الشركات أقل من 30٪. وفي الأونة الأخيرة، في عام 2022 ، خفضت عشر دول معدلات الضريبة على الشركات، مما يعكس استمرار الاتجاه العام المتجلي في خفض الضريبة على دخل الشركات. وفي الفترة نفسها، رفعت ستة بلدان فقط معدلات الضرائب على الشركات. ويعكس هذا التغيير الضغوط القائمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي الوقت نفسه، يشجع صندوق النقد الدولي الدول على زيادة الضرائب التنافلية على السلع الاستهلاكية، مما يثقل كاهل ذوي الدخل المنخفض بشكل غير متناسب. وخلال جائحة كوفيد-19، من أصل 107 قرص تم التفاوض عليه بين الحكومات وصندوق النقد الدولي بين مارس 2020 ومارس 2021 من أجل التعافي الاقتصادي، اقترح الصندوق زيادة ضريبة القيمة المضافة في 14 دولة. ويعد هذا استمرارا لاتجاه راسخ، حيث إنه بين عامي 1990 و 2017، مالت البلدان بأغلبية ساحقة إلى الاستعاضة عن الضرائب التصاعدية على الدخل وعلى الشركات بضرائب تنافلية مثل ضريبة القيمة المضافة كجزء من شروط قروض صندوق النقد الدولي. وبدلا من إلقاء عبء الضرائب على أصحاب الدخول المرتفعة الذين يستطيعون دفع المزيد من الضرائب، تزيد ضريبة القيمة المضافة من الضرر الذي يلحق بالنساء من خلال الحد من قدرتهن على تلبية احتياجاتهن الأساسية. وذلك لأن الضريبة على القيمة المضافة - كضريبة استهلاك تنافلية يجمعها البائعون عبر سلسلة التوريد - تحد من القوة الشرائية لجميع المستهلكين، بدلا من أن تكون شكلا من أشكال الضرائب المستهدفة والمباشرة على أصحاب الدخل الأثرياء.



موقع المحلي للنضال: احتجاجات حاشدة في كينيا ضد الزيادات الضريبية التنازلية على السلع الأساسية

في أوائل عام 2023، قدمت الحكومة الكينية مشروع قانون مالي جديد لزيادة الإيرادات العامة لخدمة مدفوعات ديونها الخارجية، والتي تشمل الرفع من الضريبة على السكن بنسبة 1.5% ومضاعفة الضريبة على المنتجات البترولية من 8% إلى 16%. وقد أدت هذه الزيادات إلى الرفع الفوري من تكلفة النقل، وزيادة أسعار خدمات أخرى، مما أدى بشكل عام إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل الخبز والدقيق الذرة. وكان لذلك أثر كبير على الدخل الصافي للفئات ذات الدخل المنخفض وزاد من العبء على النساء والأنشطة المعيشية التي تعتمد عليها النساء اللواتي ينفقن نسبة أكبر من الدخل على السلع الأساسية التي شملتها زيادة الضرائب. ومن شأن الرفع من أسعار النقل أيضا الحد من قدرة النساء على التنقل، ولا سيما اللاتي يعشن في المناطق القروية.

ومع استمرار الشركات متعددة الجنسيات والأفراد الأثرياء في جني المليارات من خلال إساءة استخدام الضرائب والتهرب منها، خرج المتظاهرون الكينيون إلى الشوارع في يوليو 2023 بسبب الزيادات الضريبية على السلع الأساسية. واتخذت الاحتجاجات طابعا شديدا واستعجاليا وأسفرت عن مقتل أكثر من 23 شخصا واعتقال المئات.

حلول غير كافية لتحقيق للإصلاح

قادت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (التي تعمل، كما أوضحنا أعلاه، خارج النظام العالمي متعدد الأطراف لكونها تقتصر على حكومات البلدان الغنية فقط) مهمة إصلاح النظام الضريبي العالمي لمعالجة التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالضرائب، لا سيما منذ عام 2016 مع إدخال الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/مجموعة العشرين بشأن تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح. وعلى الرغم من أن الإطار الشامل يمثل أول فرصة معقولة للبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمشاركة في وضع القواعد العالمية بشأن الضرائب، إلا أنه يستثني أكثر من ثلثي الدول الأقل نمواً. وهناك 27 بلداً أفريقياً فقط من أصل 54 أعضاء في الإطار، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن العديد من البلدان ترفض المشاركة في مقترح لم يكن لها رأي يذكر فيه. في حين كان من المفترض أن يدخل الإطار حيز التنفيذ في عام 2023، فقد تم تأخيره إلى عام 2024.

يهدف الإطار الشامل إلى إجبار كبريات الشركات متعددة الجنسيات في العالم على دفع حصة أكبر من الضرائب في البلدان التي تحقق فيها أرباحا. وفي حين أن هذا يعد خطوة مرحبا بها تقطع مع النظام السابق، حيث كانت الضرائب تعتمد إلى حد كبير على وجود الشركات متعددة الجنسيات المادية، فإن نطاقها المنحصر يشكل مصدر قلق كبير. وينطبق الإطار فقط على الأرباح الفائقة التي تزيد عن عائد 10% على الإيرادات، وتهم دما يزيد قليلا عن 100 شركة متعددة الجنسيات يبلغ حجم مداخلها عن 20 مليار يورو على الأقل. كما أنه لا يغطي فرض الضرائب على الشركات متعددة الجنسيات للخدمات الرقمية، مما سيسمح لشركات مثل أمازون بالإفلات.

وكما قرر قادة مجموعة العشرين في عام 2021، يسعى الإطار أيضا إلى تحديد حد أدنى عالمي لمعدل الضريبة على الشركات بنسبة 15%. ومع ذلك، فإن التنفيذ هو مسألة قرار وطني. وينطبق الإطار فقط على الشركات متعددة الجنسيات التي يتجاوز حجم مبيعاتها العالمية 750 مليون يورو. وهذا يترك حوالي 80 إلى 90% من الشركات حول العالم خارج مقتضيات الإطار. علاوة على ذلك، تتفق معظم التحليلات التقدمية على أن الحد الأدنى البالغ 15% منخفض للغاية، في حين تدعو كل من الأمم المتحدة واللجان المستقلة إلى معدلات ضريبة على الشركات بين 20 و 30%. ومن شأن الحد الأدنى لمعدل الضريبة على الشركات البالغ 25% أن يدفع ما يقرب من 17 مليار دولار أمريكي إضافية من العائدات الضريبية لأفقر 38 دولة في العالم.

وإلى جانب الإصلاحات التي تقودها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يتمثل أحد التطورات الرئيسية في الدفع نحو مكافحة إساءة استعمال الضرائب على الصعيد العالمي في إصدار منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لأدوات القياس والمبادئ التوجيهية المنهجية بشأن التدفقات المالية غير المشروعة. ففي عام 2020، نشرت المنظمة الألفية الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) إطارا مفاهيميا للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة، والذي يشكل أول محاولة للإحاطة بالتدفقات المالية غير المشروعة وقياسها من أسواق قانونية مختارة كمحاولة لإنتاج إحصاءات أفضل تعكس حقيقة أوضح لهذه التدفقات.

أهم نقاط الترافع العالمي: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن الضرائب

لطالما دعت منظمات المجتمع المدني إلى تبني اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الضرائب باعتبارها "خطوة كبيرة إلى الأمام في الكفاح الدولي ضد الملاذات الضريبية والتهرب الضريبي الدولي من قبل أغنى الأفراد والشركات في العالم". وستكون هذه الاتفاقية المتعددة الأطراف ملزمة وشبيهة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مما يمكن الحكومات من ممارسة قدر أكبر من السيادة على القرارات الضريبية التي تؤثر على اقتصاداتها وتحويل السلطة بعيدا عن نظام الحوكمة الضريبية الذي تقوده منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وسيكون لهذه التغييرات إمكانات كبيرة لتحسين الضرائب على الثروة، وفرض ضرائب على الأرباح الزائدة لشركات الوقود الأحفوري، وإنهاء التهرب الضريبي من قبل الشركات متعددة الجنسيات ومكافحة السرية المالية، وتحويل قوة المفاوضات الضريبية الدولية لتكون أكثر شمولاً وفعالية.

وفي خطوة تاريخية نحو إصلاح نظام الحكامة الضريبية العالمية، وافق الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس في نوفمبر 2023 على قرار إنشاء اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن الضرائب، والذي اقترحه مجموعة الدول الإفريقية بناء على الدينامية التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة من خلال مقترحه في غشت 2023 والداعي إلى تشكيل لجنة حكومية دولية لتحديد اختصاصات الاتفاقية بحلول غشت 2024. وعلى الرغم من اعتراضات دول الشمال العالمي على هذا الاقتراح، فإنه باستطاعة جبهة موحدة تضم المجتمع المدني ودول الجنوب ضمان التوصل إلى نظام حكامه ضريبية عالمي.

وبشكل عام، لا تزال الدول ضحية للانتهاكات الضريبية المتفشية، في الوقت الذي تتعرض فيه لضغوط لإبقاء الضريبة على الشركات وعلى الدخل منخفضة على المستوى الوطني مع زيادة ضرائب الاستهلاك التنزلية لتعويض النقص في الإيرادات العامة. إن النظام الضريبي العالمي الذي تهيمن عليه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لن يفعل الكثير لحل هذه التفاوتات البنوية، ولكن الأمل في تبني اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن الضرائب بدأت تظهر أخيرا.

رابعاً- الحكامة الاقتصادية العالمية

منذ تأسيسها في مؤتمر بريتون وودز عام 1944 - وهي عملية قادها الشمال العالمي الاستعماري وشملت 44 دولة فقط، كان لمؤسسات بريتون وودز (التي تتألف من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) تأثير كبير في التدبير الاقتصادي العالمي. وتتجلى جذورها الاستعمارية في عجزها في صنع القرار بشكل ديمقراطي، مما يؤدي إلى محدودية ولوج بلدان الجنوب العالمي إلى الموارد وفرض تدابير تقشفية صارمة لفرض السيطرة على الإنفاق العام من خلال شروط القروض. وتؤثر هذه التدابير بشكل غير متناسب على البلدان منخفضة الدخل التي ليس لها تأثير يذكر على عملية صنع القرار، وتتضرر فئات النساء والأشخاص المتنوعون جنسانياً على وجه الخصوص من سياسات مؤسسات بريتون وودز.

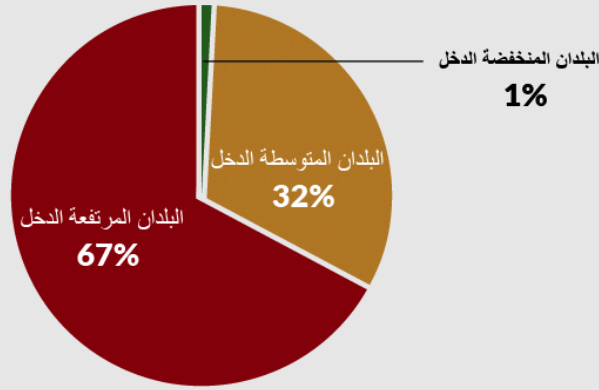
العجز الديمقراطي في مؤسسات بريتون وودز

لطالما تعرض صندوق النقد الدولي لانتقادات من قبل نشطاء المجتمع المدني ودول الجنوب العالمي بسبب طريقته في صنع القرار القائمة على دولار واحد يساوي صوت واحد و المعتمدة على نظام الحصص. ويتمتع نحو 36 اقتصاداً متقدماً ومرتفع الدخل بأكثر حصص التصويت في صندوق النقد الدولي ويسيطرون على نحو 59٪ من أصوات الصندوق. ويشكل الناتج المحلي الإجمالي نصف المعايير المحددة لحصة البلد من الأصوات في صندوق النقد الدولي - مما يعني أن البلدان الأكثر ثراء تتمتع بسلطة أكبر في صنع القرار، ولكن 30٪ من مخصصات الحصص يحددها "انفتاح" البلد: حجم مدفوعات وتحويلات الحساب الجاري. ويستند هذا إلى تفسير صندوق النقد الدولي الذاتي بأن التكامل من خلال التجارة والتمويل الدوليين مفيدان للبلدان، على الرغم من الأدلة على أن التحرير يترك العديد من البلدان في الجنوب العالمي عرضة لتقلبات السوق العالمية والأزمات المالية.

وتحدد مخصصات الحصص أيضاً مقدار حقوق السحب الخاصة الموزعة على الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، مما يعني أن البلدان الغنية تتلقى جل المخصصات. ومن بين 650 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة الجديدة المقترحة في عام 2021، ذهبت 7 مليارات دولار فقط إلى البلدان منخفضة الدخل، فيما تم إرسال الغالبية العظمى لدول الشمال الغنية غير القادرة على نقلها إلى بلدان أخرى بسبب أحكام التشريعات الوطنية.

إن أي إصلاحات مقترحة لصندوق النقد الدولي ودورها في الإدارة الاقتصادية العالمية ستكون مستحيلة من دون إصلاح حقيقي لنظام الحصص. وتتمتع الولايات المتحدة بحق النقض التلقائي على زيادة الحصص وتوزيع حصص التصويت لأن مثل هذه القرارات تتطلب أغلبية 85٪، والولايات المتحدة لديها أكثر من 15٪ من حصة التصويت. ويراجع صندوق النقد الدولي حصصه بشكل دوري، وانتهت آخر مراجعة في دجنبر 2023 دون تغيير الصيغة أو إدخال ولو تعديلات بسيطة. ولكن تم تنفيذ زيادتين فقط في الحصص في السنوات الـ 30 الماضية، مما يدل على صعوبة إصلاح النظام الحالي. وتم الرفع فقط من الحصص مرتين خلال الثلاثين عاماً الأخيرة، مما يدل على عدم مرونة النظام الحالي.

تلقت البلدان المرتفعة الدخل الغالبية العظمى من مخصصات حقوق السحب الخاصة البالغة 650 مليار دولار



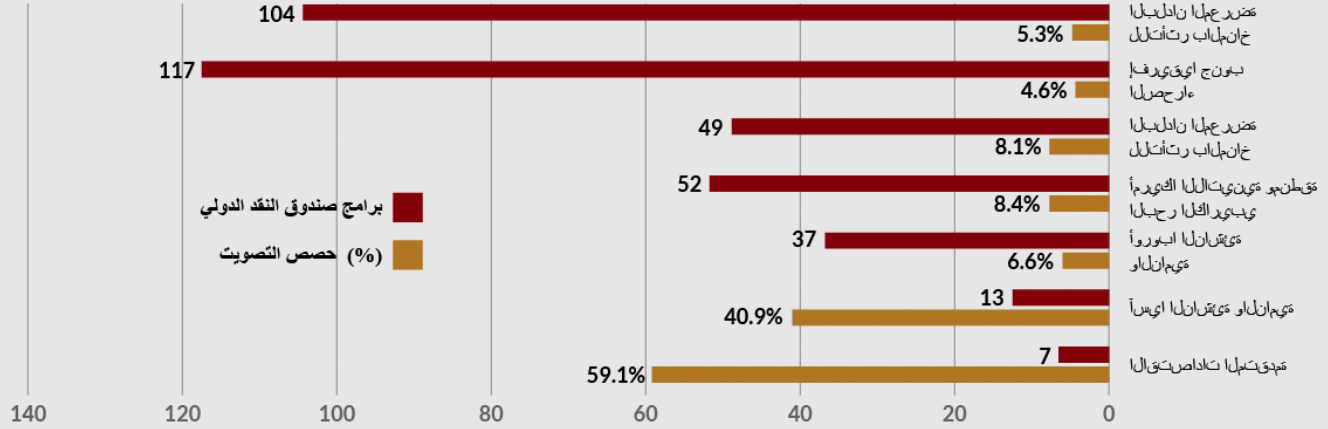
الشكل 4.1: تخصيص 650 مليار دولار أمريكي من حقوق السحب الخاصة حسب (مستوى دخل البلد (يوروداد، 2021).

كما يخضع البنك الدولي لعمليات صنع قرار غير ديمقراطية، ويتضح ذلك من خلال تعيين الرئيس التنفيذي السابق لشركة ماستركارد أجاى بانغا رئيسا جديدا للبنك الدولي في بداية عام 2023. وجاء ترشيح بانغا عقب عملية اختيار القيادة الاستعمارية لمؤسسات بريتون وودز، والتي تم تحديدها من خلال اتفاق يفضي بأن يكون رئيس البنك الدولي دائما مواطنا أمريكيا ويكون المدير الإداري لصندوق النقد الدولي أوروبيا دائما. وكان بانغا، الذي كان من المفترض أن يؤدي توجهه نحو رأس المال الخاص وافتقاره إلى الخبرة الإنمائية إلى استبعاده، مدعوما من دول الشمال العالمي حتى قبل بدء فترة الترشيح من الناحية التقنية.

التقشف الذي يفرضه صندوق النقد الدولي يقوض من حقوق الإنسان

فمنذ اعتماد برامج التقويم الهيكلي في ثمانينيات القرن الماضي، أرفق صندوق النقد الدولي في كثير من الأحيان شروطا لمنح القروض للبلدان النامية، حيث اشترط تخفيضات في الإنفاق العام التي أدت إلى تفشي الفقر وعدم المساواة في الدخل. ونظرا لدورها المهيمن في صنع القرار في الصندوق، تحدد الاقتصادات المتقدمة الشروط المرتبطة بإقراض الصندوق - دون الاضطرار إلى أخذ مشورة الصندوق بشأن السياسات أو تحمل آثار هذه الشروط بنفسها.

أنهت البلدان ذات أضعف حصص تصويت في صندوق النقد الدولي معظم برامج الصندوق



الشكل 4.2: مقارنة حصة التصويت في صندوق النقد الدولي حسب الأقاليم مقارنة بعدد برامج الإقراض التي صادق عليها صندوق النقد الدولي منذ عام 2002. لاحظ أن حصص التصويت وبرامج صندوق النقد الدولي تقاس بمؤشرات مختلفة، لذا لن تتجاوز حصص التصويت 100 على المحور الأفقي. (مركز سياسات التنمية العالمية بجامعة بوسطن، 2022).

وعلى الرغم من دوره المزعوم في مساعدة البلدان في التعافي من الجائحة، يواصل صندوق النقد الدولي في فرض التدابير التقشفية إلى جانب برامجه لمكافحة كوفيد-19. ومن بين 107 قروض بقيمة 107 مليارات دولار تم التفاوض عليها بين الحكومات وصندوق النقد الدولي للتعافي الاقتصادي بعد كوفيد-19 من مارس 2020 إلى مارس 2021، تضمن 90 قرضا تدابير تقشفية كشرط للتمويل. وفي هذه القروض، اقترح صندوق النقد الدولي خفض الإنفاق العام في 55 بلدا، وخفض فاتورة الأجور وتجميدها في 31 بلدا، وزيادة الضريبة على القيمة المضافة في 14 بلدا. وقد أدى ذلك إلى تآكل الخدمات العامة واضعاف المالية العامة، مما حد من ولوج النساء إلى الخدمات الاجتماعية خاصة أنهن يعانين من التمييز.

وعلاوة على ذلك، أدت استجابة الصندوق لجائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الديون السيادية على حساب توفير الخدمات الاجتماعية. وبحلول عام 2023، خفضت حكومات 59 دولة من الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل من إنفاقها على الخدمات الاجتماعية مقارنة بـ 2010. وتتحو قروض الصندوق إلى تفضيل البرامج المستهدفة بدلا من الحماية الاجتماعية الشاملة. وتتميز البرامج المستهدفة بنطاقها الضيق للحماية واستخدام عمليات الاختيار المكلفة وغير الدقيقة، كما أن هذه البرامج لا تسمح للعديد من الأشخاص من الاستفادة، وتزيد من صعوبة الولوج إلى الحماية الاجتماعية.

وردا على الانتقادات الموجهة للتقشف الذي فرضه صندوق النقد الدولي، منذ عام 2019، يقوم صندوق النقد الدولي بوضع أراضيات للإنفاق الاجتماعي كجزء من شروط القروض. وتمثل هذه الأراضيات الحد الأدنى من الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية. ويتعين على البلدان أن توافق على الحفاظ على هذا الحد الأدنى، حتى في ظل تدابير ضبط أوضاع المالية العامة التي كثيرا ما تتطلبها البرامج التي يدعمها الصندوق. ومع ذلك، فإن الحد الأدنى للإنفاق الاجتماعي عادة ما يبتور أمام شروط التقشف خلال التنفيذ. وخلص تحليل أجرته منظمة أوكسفام لأراضيات الإنفاق الاجتماعي لصندوق النقد الدولي في برامج القروض للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في الفترة من 2020 إلى 2021 إلى أنه مقابل كل دولار أمريكي واحد شجع الصندوق البلدان على الإنفاق على السلع العامة، وطالبها بخفضها أربعة أضعاف من خلال تدابير التقشف.

موقع النضال المحلي: العدالة المناخية في باكستان، إلغاء الديون حق وليس منة

دعت البلدان المعرضة للتأثر بالتغير المناخي مثل باكستان إلى تخفيف عبء الديون وسط الآثار المتفاقمة لأزمة المناخ، لكنها كانت مثقلة بمزيد من الديون من قبل مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي. وفي عام 2022، عانت باكستان من فيضانات مدمرة أثرت على 33 مليون شخص وبلغت خسائرها نحو 40 مليار دولار أمريكي. وتحل باكستان المرتبة الأخيرة ضمن أسوأ ثلاثة بلدان في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، مع عواقب وخيمة عند وقوع كوارث مناخية، حيث إن النساء يشكلن معظم ضحايا الكوارث المناخية وتشكل هجرتهم القسرية بعد الكارثة عاملاً كبيراً في الحد من حركية الفتيات والنساء، ومن حصولهن على التعليم واستقلالهن الاقتصادي.

فقبل الفيضانات، خفضت باكستان من إنفاقها على المناخ بنسبة 25٪ على الأقل بين السنة المالية 2021-2022 نتيجة لإجراءات خدمة ديون صندوق النقد الدولي. وفي ذروة الفيضانات، أضعفت برامج صندوق النقد الدولي من القدرة الشرائية للمستهلكين وخفضت الإنفاق العام في وقت كان الناس في أمس الحاجة إليه. وأدت ديون صندوق النقد الدولي إلى تفاقم أزمة المناخ وتقويض التعافي بالنسبة للفئات الأكثر تهميشاً. ولم تشكل عمليات أو ديون صندوق النقد الدولي سوى جزء بسيط من إجمالي الأضرار التي لحقت بباكستان، مع توجيه جزء كبير من الأموال نحو سداد الديون. وفي خضم هذه الأزمة، دعا النشطاء والمتفقون الباكستانيون إلى تحقيق العدالة المناخية من خلال تعويضات الديون، لا سيما بالنظر إلى أن تخلف باكستان مرده إلى الاستغلال الذي تعرضت له البلاد من طرف المستعمر البريطاني، وشروط برنامج التمويل الهيكلي والديون التي يصادق عليها حكام غير خاضعين للمساءلة.

معارك جديدة من أجل النوع والمناخ

تحاول استراتيجية البنك الدولي الجديدة للمساواة بين الجنسين للفترة 2023-2030 التركيز بشكل جديد على الرعاية والحماية الاجتماعية في نهج البنك للحد من الفقر وتحقيق النمو الشامل. وقد أثارت هذه الاستراتيجية الكثير من الانتقادات، ويرجع ذلك أساساً إلى أنها لا تأخذ في عين الاعتبار الأثر الجنساني لدور البنك الدولي نفسه في تمويل سياسات التنمية، بما في ذلك توصياته لضبط أوضاع المالية العامة والقروض التنافسية التي تركز على الضرائب. كما أنه يميل إلى النظر إلى النساء بوصفهن "مصادر دخل غير مستغلة".

وبالمثل، فشلت استراتيجية صندوق النقد الدولي للمساواة بين الجنسين الصادرة في عام 2022 في معالجة الآثار الضارة للسياسة الماكرواقتصادية للصندوق والأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين، واختارت بدلاً من ذلك اتباع نهج تجاري لـ"تمكين المرأة". وفي رسالة مفتوحة إلى صندوق النقد الدولي أرسلت في عام 2022، رفضت مجموعة من 178 منظمة نسوية و124 فرداً استراتيجية صندوق النقد الدولي للمساواة بين الجنسين وانتقدت تاريخ صندوق النقد الدولي المليء بالإضرار بالأوضاع المالية العامة من خلال سياسات التمويل الهيكلي، موضحة كيف كان هذا التاريخ متناقضاً مع تحقيق المساواة بين الجنسين.

وتعد خارطة طريق التطور أحدث تجديد لرؤية البنك الدولي واستراتيجيته على المدى الطويل، على الرغم من أنه بدلاً من معالجة إصلاحات الحكامة التي تشد الحاجة إليها، يبدو أنها تؤكد فقط على العمل كالمعتاد. وقد أثارت هذه الخارطة الكثير من الانتقادات لتركيزها على الربح والأسمال والاعتماد على العمليات الاستخراجية من الجنوب إلى الشمال، في حين أغفلت أي اعتراف بالعجز الديمقراطي في تدبير الاقتصاد العالمي. كما أنها تؤكد من جديد النهج التعاقبي الذي يتبعه البنك الدولي، والذي يقوم على تحفيز وتعبئة القطاع الخاص والتمويل التجاري من أجل التنمية.

في إطار حساسيته الجديدة تجاه تغير المناخ، أنشأ صندوق النقد الدولي الصندوق الاستئماني للمرونة والاستدامة في عام 2022، وهو مصدر جديد للقروض الممولة من حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة التي تستهدف الدول الجزر الصغيرة النامية والبلدان المعرضة للتأثر بتغير المناخ. واعتباراً من أبريل 2023، احتفظت الصندوق الاستئماني للمرونة والاستدامة بحوالي 40 مليار دولار أمريكي من حقوق السحب الخاصة، والتي لا تزال مجرد جزء بسيط من حقوق السحب الخاصة التي تحتفظ بها البلدان ذات الدخل المرتفع. وباعتبارها انتمائاً قائماً على القروض، ستضيف هذه الحزمة إلى أعباء ديون البلدان المقترضة. وعلاوة على ذلك، فإن حصول البلدان على قروض من هذا الصندوق يعتمد على وجود برنامج قرض "تقليدي" آخر لصندوق النقد الدولي، مع مجموعة نموذجية من الشروط

المرفقة والتدابير التقشفية. فبدون إلغاء كاف للديون، هناك احتمال كبير أن يتم استخدام قروض الصندوق الاستئماني للمرونة والاستدامة لخدمة الديون القائمة فقط.

وعلى نطاق أوسع، فإن السعي المتنامي لمؤسسات بريتون وودز لوضع نفسها كجهات فاعلة رئيسية في تمويل المناخ يزيد من تقويض الحاجة إلى انتقال ديمقراطي عادل، حيث استثمر البنك الدولي 15 مليار دولار لمساندة مشاريع وسياسات الوقود الأحفوري منذ اتفاق باريس. وفي عام 2022 وحده، تشير التقديرات إلى أن 3.7 مليار دولار من التمويل التجاري من البنك الدولي ذهبت إلى مشاريع النفط والغاز. إن التحول في هيكله صنع القرار لتمويل المناخ من الفضاء الأكثر ديمقراطية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي غير الديمقراطي سيشكل خطوة إلى الوراء، ما سيزيد من التمويل القائم على القروض وعدم التوافق مع اتفاقية باريس.

أهم نقاط الترافع العالمي: نحو مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لتمويل التنمية

تظل عملية الأمم المتحدة لتمويل التنمية المنتدى الأكثر شرعية وديمقراطية لإدارة الاقتصاد العالمي، انسجاماً مع مرجعية الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تعطي لكل دولة، صوت واحد، مع ضمان مشاركة المجتمع المدني بصفة مراقب. وبعد مرور عشرين عاماً على بدء عملية تمويل التنمية، يواجه العالم أزمات مناخية وأزمة في تكاليف المعيشة، وموجات جديدة من التقشف، وتزايد أوجه عدم المساواة، مما يسلط مزيداً من الضوء على الدور الحاسم الذي ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة في الحكامة الاقتصادية العالمية. ويعطي القرار الأخير بالنظر في إمكانية عقد قمة رابعة لتمويل التنمية في عام 2025 على مستوى رؤساء الدول فرصة مهمة لوضع الحكامة الاقتصادية العالمية بين أيدي الأمم المتحدة، بدلاً من الأطارات غير الديمقراطية مثل مؤسسات بريتون وودز.

ومن الناحية المثالية، ينبغي للمؤتمر الرابع لتمويل التنمية أن يحشد الحكومات لتفعيل الدعوات التي طال أمدها لإنشاء هيئات جديدة تابعة للأمم المتحدة بشأن قضايا مثل الضرائب والديون. ويجب أن يكون المجتمع المدني نشطاً في الضغط من أجل عقد القمة الرابعة لتمويل التنمية من أجل الوصول إلى نتائج تضمن مشاركة أكبر لدول الجنوب العالمي في صنع القرار والعمل على تحقيق العدالة الاقتصادية والمناخية.

وبشكل عام، رغم النقاش حول الدور الضخم الذي تلعبه مؤسسات بريتون وودز في الإدارة الاقتصادية العالمية، إلا أن هناك القليل من الزخم لإصلاح هذه المؤسسات التمويلية الدولية. إذ لن يتحقق أي إصلاح حقيقي لدور مؤسسات بريتون وودز في الحكامة الاقتصادية العالمية إذا لم يتم صندوق النقد الدولي بزيادة حصص الجنوب العالمي بشكل كبير. وبدون تغييرات جوهرية في الحوكمة الاقتصادية العالمية، فإن مؤسسات بريتون وودز تستمر في مسار المشروطة الضارة والقروض المفترسة، مع الاستمرار في الحديث عن النية في الإصلاح من خلال استراتيجياتها وممارساتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين مثل الحد الأدنى للاتفاق الاجتماعي في صندوق النقد الدولي. ولا يمكن لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يعملوا كوكلاء تجاه المساواة بين الجنسين أو المناخ أو العدالة الاقتصادية طالما أنهما فشلوا في طرح سؤال أين يكمن الخلل في تمويلها. وبدلاً من محاولة توسيع مجالات الاشتغال لتشمل مجالي النوع الاجتماعي والمناخ، يجب على مؤسسات بريتون وودز أن تدرك أولاً كيف تقوض مشورتها السياسية وشروط القروض دور الدولة والنظام المتعدد الأطراف في حماية كل من الخدمات العامة والمنافع العامة.

خامساً- التجارة

تاريخيا، استفادت الأنماط العالمية في التجارة والاستثمار من استغلال عمل المرأة المأجور وغير المأجور بينما ظلت عمياء عن الآثار التي تخلفها سياساتها التجارية بشكل متباين على الجنسين. ولا تزال حكامه التجارة تتبع نهجا منعزلا ونيوليبراليا تجاه حقوق المرأة، وفق نظام أعطى الأولوية تاريخيا لمصالح وأرباح وحقوق الشركات الكبرى والبلدان الغنية.

تحويل قواعد التجارة العالمية داخل وخارج منظمة التجارة العالمية

في السنوات الأخيرة، تم تعميم الروابط بين النوع الاجتماعي والتجارة بشكل متزايد من خلال كل من الخطابة وإدراج السياسات والفصول الجندرية في الاتفاقات المتعددة الأطراف والإقليمية واتفاقيات التجارة الحرة. وفي عام 2017، أطلقت منظمة التجارة العالمية إعلانا مشتركا بشأن التجارة والتمكين الاقتصادي للمرأة، والذي فشل في الاعتراف بدور منظمة التجارة العالمية في تعميق أوجه عدم المساواة، على سبيل المثال من خلال سياساتها المستمرة حول التحرير والخصخصة وإلغاء القيود التنظيمية. وبدلا من ذلك، تم استخدام الإعلان لإدخال قضايا جديدة على أجندة منظمة التجارة العالمية، مع التركيز على كيفية دمج المرأة في سلاسل القيمة العالمية من أجل "التمكين" الاقتصادي.

وتعكس حوكمة التجارة على نطاق أوسع فشل منظمة التجارة العالمية في إدراك الكيفية التي أدى بها تحرير التجارة في كثير من الأحيان إلى تسهيل الضرر في الجنوب العالمي. تزدحم قواعد التجارة المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية بشكل متزايد بتدفق الصفقات التجارية الموقعة المتفاوض عليها خارج منظمة التجارة العالمية. وتشمل هذه اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وميكروسور التي أبرمت مؤخرا ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)، والاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP)، والإطار الاقتصادي للازدهار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ (IPEF) الذي تم إطلاقه حديثا. تتجاوز معظم هذه الاتفاقيات القواعد التجارية لمنظمة التجارة العالمية ومن المرجح أن تضيف إلى المزيد من الضرر للقواعد الحالية من خلال الحد بشكل كبير من المساحة المتاحة للبلدان النامية لسن تغييرات في السياسة العامة المناطق التي تحكمها هذه الاتفاقيات.

وتوضح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الأضرار التي تنتج عن صفقات الجيل الجديد التجارية. فقد دخلت منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ في يناير 2021، حيث تنص على أن أعضائها (الذين يشملون معظم البلدان في القارة الأفريقية) يوافقون على إلغاء التعريفات الجمركية على معظم السلع والخدمات في غضون 5 إلى 13 عاما لتعزيز التكامل الاقتصادي الأفريقي. وسيؤدي هذا التحرير السريع والقوي إلى خسائر كبيرة في الإيرادات العامة يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التقليل في تقديم الخدمات العامة وقد تؤدي إلى زيادات ضريبية تنازلية على السلع الاستهلاكية الأساسية.

وتتجلى إحدى أهم خصائص هذه الاتفاقيات التجارية الجديدة في تجاوزها القضايا التجارية "القديمة" مثل التعريفات الجمركية والسلع والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية (IPRs)، لتشمل القضايا والمجالات الجديدة التي ترتبط عن بعد بالتجارة. وتتراوح القضايا الجديدة بين الاقتصاد الرقمي، والمشتريات الحكومية، والإعانات المقدمة لصغار الصيادين، والمبادرات المتعلقة بالأمن الغذائي. وتقيد القواعد التي تحكم هذه القضايا الجديدة بدورها قدرات البلدان النامية على سن سياسات التنمية، وتنظيم الشركات متعددة الجنسيات، وإدارة الأزمات. وينطبق ذلك بصفة خاصة عندما تضغط هذه الالتزامات التجارية على البلدان النامية لإلغاء الإعانات والتعريفات الجمركية التي تعتبر مفيدة لتنميتها، في حين استطاعت البلدان المتقدمة تاريخيا وحاليا حماية اقتصاداتها من خلال سيطرتها على التكنولوجيا والحوافز الجمركية وغير الجمركية.

واكتسبت التحديات التي تواجه نظام حقوق الملكية الفكرية الحالي زخما خلال الاستجابة لوباء كوفيد 19، كمطلب رئيسي لبلدان الجنوب العالمي والنشطاء، بما في ذلك الهيئات النسوية. وفي يونيو 2022، وافقت منظمة التجارة العالمية أخيرا على التنازل عن حماية الملكية الفكرية بخصوص براءات اختراع لقاح كوفيد 19، التي تم إنشاؤها سابقا بموجب اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة. وتم تقديم اقتراح التنازل الأصلي عن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة إلى منظمة التجارة العالمية من قبل الهند وجنوب إفريقيا في عام 2020، وتم حظره من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وجاء التنازل النهائي على شكل نسخة مخففة من الاقتراح الأصلي بشكل متأخر وغير فعال. ومع ذلك، فقيل الجائحة اعتقدت العديد من بلدان الجنوب العالمي و الفاعلين بالمجتمع المدني النسوي أن التحديات التي تواجه نظام الملكية الفكرية لن تؤخذ على محمل الجد، مما يجعل التنازل عن الاتفاق خطوة ضرورية - رغم كونها غير كافية - نحو مساءلة النظام الحالي.

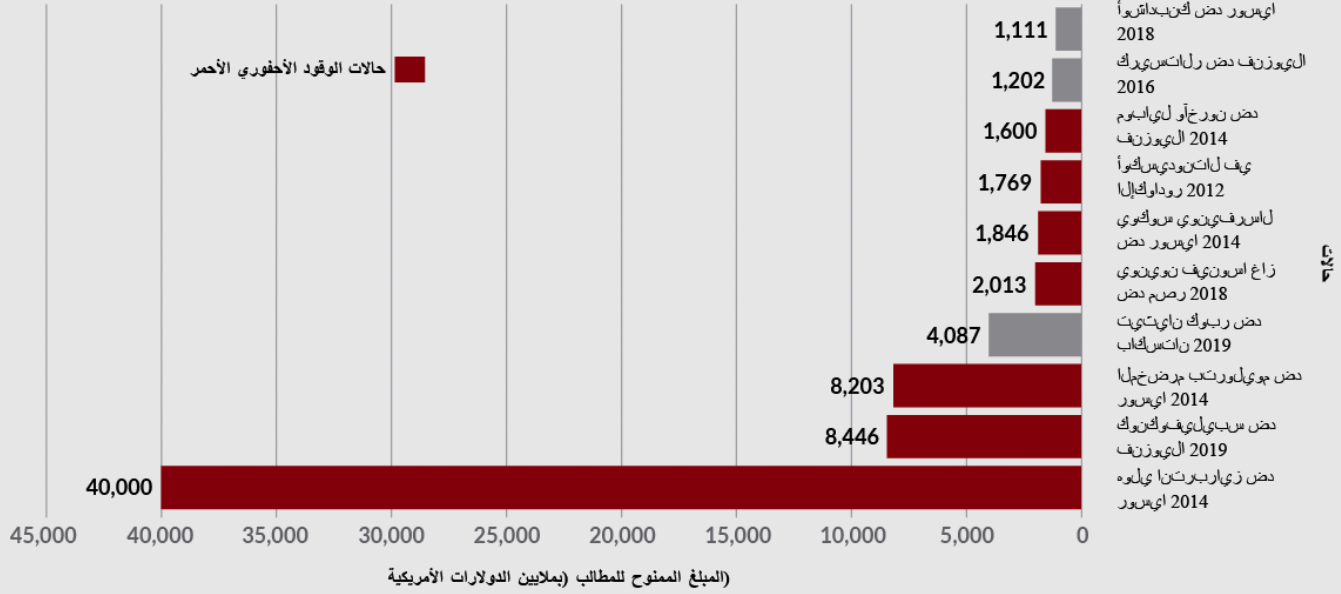
تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

ومن بين التجلّيات الرئيسية لهيمنة الشركات في التجارة والاستثمار والتي لا تزال دون معالجة استمرار إدراج آليات حماية المستثمرين في اتفاقات التجارة والاستثمار. فاللوم هنا يوجه بشكل رئيسي إلى آلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، والتي أعطت تاريخياً صلاحيات غير خاضعة للرقابة للشركات متعددة الجنسيات لمقاضاة الحكومات بمئات الملايين من الدولارات إذا اشتهت في أن إجراء سياسي يمكن أن يضر بهوامش ربحها أو استثماراتها. في السنوات الأخيرة، أدى الظلم والسرية وتكاليف قضايا المعروضة إلى زيادة الوعي العام لمعارضة هذه الآلية. وقد أدى ذلك إلى قيام الاتحاد الأوروبي بمحاولات وممارسات لإعادة تسمية الآلية وإعطائها وجهاً أكثر ودية للشركات. ويقتصر تغيير الاسم على معالجة أحد أسوأ المميزات الإجرائية لهذه الآلية مع في حين يبقى الظلم المترتب عنها على حاله.

وعلى الرغم من أن عدد القضايا المعروفة المعروضة أمام الآلية في تناقص، إلا أن هناك احتمالاً حقيقياً أن تقوم صناعات الوقود الأحفوري بتصعيد التقاضي وفق ما تسمح به الآلية. وعلى الرغم من أن غالبية هذه القضايا لا تؤدي إلى دفع تعويضات للمطالبيين، إلا أنها تجعل من المكلف للحكومات متابعة إجراءات السياسة العامة التي تهدد الشركات متعددة الجنسيات. ومع سعي المزيد من الدول إلى العمل المناخي والسياسات المحلية الأخرى، فإنها تخاطر بفتح الأبواب أمام المزيد من طلبات التحكيم من طرف شركات الوقود الأحفوري.

واستخدمت شركات الوقود الأحفوري حتى الآن هذه الآلية على نطاق واسع، ومن المرجح أن تفعل ذلك بشكل متزايد حيث إن الأصول مثل محطات الفحم المملوكة للأجانب، وخطوط أنابيب الغاز، وحتى تصاريح التنقيب محمية بموجب اتفاقيات الاستثمار الدولية. ويرتبط حوالي 20٪ من القضايا المعروضة لدى الآلية باستثمارات قطاع الوقود الأحفوري، حيث فاز المستثمرون بأكثر من ثلثي هذه القضايا. ومن بين أكبر 10 تعويضات إثر التحكيم الاستثماري حتى الآن، نجد سبعة شركات وقود أحفوري (تتراوح تعويضات التي تحصلت عليها ما بين 1.6 دولار أمريكي إلى 40 مليار دولار أمريكي)، لذلك عندما يفوز هؤلاء المستثمرون، يكون الأمر مكلفاً للغاية بالنسبة لدافعي الضرائب والحكومات.

فازت شركات الوقود الأحفوري بأكثر من نصف القضايا المعروضة أمام آلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول



الشكل 5.1: أكبر عشرة قضايا في آلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (المبلغ الممنوح للمطالب (بملايين الدولارات الأمريكية)

عصر جديد من الاستخراجية الخضراء

أدت الزيادة في الطلب على الطاقة النظيفة والسيارات الكهربائية إلى تزايد الطلب في الاقتصادات الموجهة للتصدير في الجنوب العالمي لاستخراج وتصدير المعادن الخامة مثل الليثيوم والكوبالت والنيكل. وتشكل هذه المعادن أهم عناصر صنع البطاريات والتقنيات الخضراء الأخرى. ويتوقع البنك الدولي أنه بحلول عام 2050، يمكن أن يزداد الطلب على المعادن الانتقالية الرئيسية بنحو 500٪.

على الرغم من الوعي العالمي المتزايد بالتكاليف الاجتماعية البيئية للاستخراج، يتم وصف المعادن الانتقالية الرئيسية مثل الليثيوم بأنها مناسبة لحماية البيئة، ويتم تشجيع البلدان في الجنوب العالمي على توجيه صادراتها من هذه المعادن. وفي البلدان الغنية بالموارد الوفيرة بالليثيوم مثل الأرجنتين وبوليفيا وتشيلي (التي يطلق عليها اسم "مثلث الليثيوم")، من المرجح أن يؤدي توسع الليثيوم إلى نزوح ملكية السكان المحليين وزيادة التوترات بسبب النزاعات على الموارد، خاصة وأن أكثر من 80٪ من مشاريع الليثيوم تقع في أراضي الشعوب الأصلية.



الموقع المحلي للنضال: الحركة القائمة على النوع الاجتماعي في صناعة الملابس الموجهة للتصدير في كمبوديا

منذ تسعينيات القرن العشرين، مكنت استراتيجية النمو الموجهة نحو التصدير في كمبوديا من صعود صناعة الملابس التي تشغل النساء العاملات. ونظرا لمحدودية البدائل، حيث تعمل النساء في ظل الظروف الاستغلالية المعروفة لصناعة الملابس، التي غالبا ما تنتظر للنساء كخاضعات يعملن بأجور زهيدة ومعرفتهن محدودة بحقوق العمال.

وحتى في وسط المناخ العدائي الذي تعززه الحكومة الكمبودية، تدافع عاملات الملابس باستمرار عن حقوقهن. ففي عام 2014، خرجت آلاف النساء العاملات في صناعة الملابس في مسيرة احتجاجية لرفض الأجور غير الكافية وظروف العمل القاسية. وأسفرت الاحتجاجات، التي قوبلت باعتداءات الشرطة، عن مقتل ما لا يقل عن أربعة نقابيين ذكور وإصابة 40 من المتظاهرات. وبحلول عام 2015، سنت الحكومة قوانين فرضت مقتضيات صارمة على تسجيل قادة النقابات وأعضائها.

وعلى الرغم من التحديات، حقق هذا النضال الذي تقوده النساء بعض الانتصارات البارزة. مثل الرفع من الحد الأدنى للأجور والحد الأقصى لرسوم إيجار غرف العمال، بعد ادعاءات بأن أصحاب العقارات الخاصة يفرضون أسعار إيجار باهظة.

وعموما، فإن التوسع في القضايا والمجالات التجارية (أي قواعد "أعمق من التجارة") إلى جانب انتشار الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية والقواعد التجارية القائمة لن يسهم إلا في المزيد من الإضرار وعدم المساواة بسبب النظام التجاري الحالي. وفشلت المبادرات الجديدة للتجارة والأمن الغذائي في إتاحة حيز للسياسات المحلية للبلدان النامية لزيادة الإنتاج وتنويعه لتلبية للاحتياجات المحلية. إن إعادة تسمية آلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، جنبا إلى جنب مع الصفقات التجارية الضارة التي لا يزال الجنوب العالمي يخضع لها من خلال استغلال النوع الاجتماعي، كلها عوامل تواصل في توجيه اقتصادات البلدان النامية نحو التصدير (بشكل متزايد باسم الاستخراجية الخضراء) - مما يجعل النظام التجاري يواصل على نفس المنوال موليا اهتماما سطحيا بالمقاربة الجندرية

سادسا – هيمنة الشركات

أدى الاتجاه المتزايد نحو تعدد أصحاب المصلحة في الحكامة الاقتصادية العالمية إلى منح الشركات متعددة الجنسيات نفوذا لا مبرر له في صنع السياسات ووضع المعايير وتوزيع السلع العامة. في حين أن نظام الحكامة متعدد الأطراف يتمحور حول الحكومات، فإن تعدد أصحاب المصلحة يدعو مجموعة من أصحاب المصلحة للمشاركة في الحكامة العالمية، مما يرجح كفة الشركات متعددة الجنسيات. وقد أصبح تعدد أصحاب المصلحة النمط الافتراضي السائد لصنع القرار بشأن القضايا العالمية، مع دعوة الجهات الفاعلة من الشركات للمشاركة في صنع القرار حتى في الأمم المتحدة، مما يقوض شرعيتها كمؤسسة تأسست على مبادئ حقوق الإنسان.

هيمنة الشركات على الأمم المتحدة

وعلى الرغم من أن شركات الأمم المتحدة مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص ليست جديدة، إلا أنها تحظى بتشجيع متزايد على أعلى المستويات. ويتضح ذلك بوضوح في تقرير الأجنحة المشتركة الذي نشره الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس في عام 2021، والذي يهدف إلى تسريع خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة من خلال زيادة مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في العمليات متعددة الأطراف. وتشجع الأجنحة المشتركة وضع مناهج جديدة لأصحاب المصلحة المتعددين تحت شعار "تعددية الأطراف الشاملة والمتشابهة والفعالة". ومن الناحية النظرية، يشير هذا إلى توسيع العمليات الدولية بين الحكومات لتشمل جمعيات الأعمال والمؤسسات الخيرية الخاصة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. ولا تقدم الأجنحة شرحا لكيفية تنفيذ ذلك على أرض الواقع ولا تحليلا لفعاليتها والمصالح الخاصة لأصحاب المصلحة المتعددين.

وقد تبنى مجتمع الأعمال الدولي بشغف مفهوم "الإدماج" لإدخال مصالح القطاع الخاص في صنع القرار الدولي. وكان هذا التأثير واضحا في قدرة الشركات الخاصة على إضعاف العمليات التنظيمية المحتملة. فعلى سبيل المثال، ضغط القطاع الخاص من أجل إعطاء الأولوية لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية الأكثر اعتدالا بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على المعاهدة الملزمة المقترحة الأكثر صرامة بشأن الشركات عبر الوطنية فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

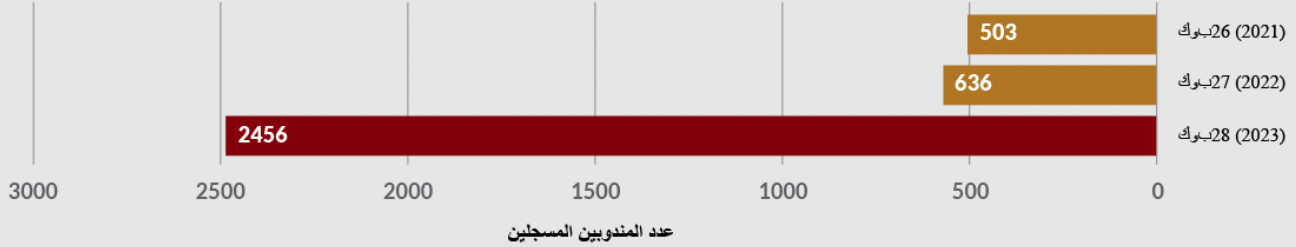
تعد الشراكة المقترحة بين بلاك روك وهيئة الأمم المتحدة للمرأة دليلا صارخا بشكل خاص على الدور المتزايد للتمويل الخاص في مجالات الأمم المتحدة. وفي مايو 2022، خلال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، أعلنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن شراكة مع بلاك روك - أكبر شركة استثمارية في العالم - لتعزيز نمو الاستثمار في منظور النوع الاجتماعي. وتعتبر بلاك روك إحدى أكبر المستثمرين في العالم في أفقر شركات الوقود الأحفوري وهي المالك الرائد المعروف للديون الخاصة الخارجية في الجنوب العالمي، والتي من المعروف أنها ترفض طلبات إعادة هيكلة الديون. وسرعان ما ألغيت الشراكة بعد ضغوط من المجتمع المدني النسوي. ومع ذلك، من المقلق أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة لم تفصح عن دوافعها للانخراط في مثل هذه الشراكة، بالنظر إلى أن مذكرات التفاهم السرية هي السمة المميزة لعالم التجارة، حيث الهدف هو حماية الميزة التنافسية، وهو ما يتعارض تماما مع قيم الأمم المتحدة وأهدافها.

هذه الشراكات هي أيضا جزء من اتجاه حديث وأوسع نطاقا بشأن هيمنة الشركات على التنمية من خلال الاستثمار المؤثر، وهو حل خاطئ لتمويل أهداف التنمية المستدامة يتم اعتماده بشكل متزايد على مستوى الأمم المتحدة. ففي عام 2021، دخلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في شراكة مع الرابطة الدولية لأسواق رأس المال ومؤسسة التمويل الدولية، ذراع التمويل الخاص للبنك الدولي، لنشر سندات لسد الفجوة بين الجنسين: دليل الممارسين لاستخدام الديون المستدامة من أجل المساواة بين الجنسين. هذا التأييد مثير للقلق بشكل خاص بالنظر إلى أن الكثير من الأموال الموجهة من خلال الاستثمار في التأثير الجندري تأتي من الأموال العامة التي تدعم الاستثمارات الخاصة، وهذا يعني أن الجهات الفاعلة الخاصة تستفيد من الرسوم بينما تتحمل القليل من المخاطر، وكل ذلك بينما تسحب من الأموال العامة التي ينبغي أن تذهب نحو السلع والخدمات العامة.

إن الحضور المتزايد للشركات في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وخاصة في قمم الأمم المتحدة للمناخ كوب 27 وكوب 28، يعتبر دليلا إضافيا على هيمنة أصحاب المصلحة المتعددين والشركات على سياسة المناخ. وحضر مؤتمر كوب 28 في الإمارات العربية المتحدة ما لا يقل عن 2456 فردا يمثلون جماعات الضغط، ما يشكل ارتفاعا بأربع مرات مقارنة بكوب 27، أي ما يفوق عدد أعضاء وفود كل البلدان ما عدا الإمارات والبرازيل. وفاق عدد جماعات الضغط في مجال الوقود الأحفوري عدد المندوبين المسجلين لأي وفد أفريقي في كوب 27. وهذه المشاركة القياسية لصناعة الوقود الأحفوري ليست مفاجئة بالنظر إلى أن رئاسة COP 28 يرأسها

الرئيس التنفيذي لأكبر منتج للنفط في الإمارات العربية المتحدة. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة قد نصت حديثاً على أن جماعات الضغط في مجال الوقود الأحفوري يجب أن تعرف نفسها على الأقل على هذا النحو في كوب 28، بعد رد الفعل الذي ترتب على مشاركتها الكبيرة في في كوب 27، فإن مثل هذا الإجراء ليس فعالاً للحد من قوة مصالح الوقود الأحفوري في تحديد الأجندة داخل المساحات الديمقراطية المزعومة.

تم تسجيل جماعات ضغط بأكثر من أربعة أضعاف في COP27 مقارنة بـ COP28



الشكل 6.1: مقارنة بين جماعات الضغط في مجال الوقود الأحفوري المسجلة في كوب 26 مقارنة بكوب (27) (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 2022)

كما أثرت هيمنة الشركات على إنتاج اللقاحات وتوزيعها خلال جائحة كوفيد-19. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك مبادرة كوفاكس، وهي مبادرة لأصحاب المصلحة المتعددين تهدف إلى ضمان الوصول العالمي العادل إلى اللقاحات، بقيادة منظمة الصحة العالمية، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، والتحالف من أجل ابتكارات التأهب للأوبئة. وبالتركيز بالكامل على توزيع اللقاحات، حجب مرفق كوفاكس ضرورة إيجاد حلول تعالج جذور المشكلة، بما في ذلك التنازل عن حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا على نطاق أوسع إلى المصنعين في الجنوب العالمي. كما أثارت مبادرة كوفاكس انتقادات بسبب افتقارها إلى الشفافية في العقود مع شركات الأدوية.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص: هيمنة الشركات على الخدمات العامة

ويسير الاتجاه الأوسع نطاقاً المتمثل في هيمنة الشركات على الحكم العالمي جنباً إلى جنب مع التشجيع الواسع النطاق للشراكات بين القطاعين العام والخاص كأدوات للتنمية. ويحد كل من تعدد أصحاب المصلحة والشراكات بين القطاعين العام والخاص من دور الدول، مما يحد من المساءلة أمام المواطنين ويدعو إلى استغلال الشركات. وغالباً ما تتحمل النساء وطأة هذا الإهمال من الدولة، لأنهن أكثر عرضة للعمل في وظائف منخفضة الأجر وغير مستقرة، ويفتقرن إلى الحماية الاجتماعية، ويواجهن حواجز أكبر في الولوج إلى الفرص الاقتصادية.

وفي مجال التنمية، تنظر الحكومة والجهات الفاعلة المتعددة الأطراف بشكل متزايد إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص على أنها وسيلة مشروعة لإشراك القطاع الخاص في تمويل البنى التحتية والخدمات العامة. وتنطوي هذه الشراكات على عقود طويلة الأمد يسمح بموجبها للشركات الخاصة ببناء وإدارة مشاريع البنى التحتية الكبرى التي توفرها الدولة. ومنذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام 2015، تم الترويج للشراكات بين القطاعين العام والخاص من قبل الجهات الفاعلة المؤثرة مثل البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة وبنوك التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف لسد ما يسمى "فجوة تمويل" لتنمية الجنوب العالمي. في حين أنه من الصعب العثور على بيانات موثوقة توضح الحجم الإجمالي للشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويبدو أن الأرقام الإجمالية تشير إلى أن الاستثمارات في الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الجنوب العالمي كانت متقلبة، وبلغت ذروتها في عام 2012 وانخفضت بشكل كبير مع تفشي الوباء ولكنها شهدت انتعاشاً اعتباراً من عام 2021 فصاعداً.

وقد أظهرت الأدلة بما لا يدع مجالاً للشك أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين واللامساواة الاجتماعية. فهي تستعين بمصادر خارجية وتقوم بخصوصية الخدمات العامة المهمة للمرأة، بما في ذلك الصحة والتعليم والنقل والطاقة والمياه والصرف الصحي، مما يحد من وصول المرأة إلى الخدمات الاجتماعية يجعلها أعلى كلفة، وغالباً من خلال تنفيذ رسوم الاستغلال. وعلى عكس الحكومات، فإن مقدمي الخدمات من القطاع الخاص مسؤولين أمام المساهمين وليس المواطنين، مما يجعلهم أقل شفافية وأقل احتمالاً لتوفير عمل لائق للنساء. وعلى الرغم من تقديم خدمات أكثر تكلفة وأقل شفافية وأقل استجابة للمنظور الجندي، فإن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تسمح للجهات الفاعلة الخاصة بتحقيق عوائد كبيرة مع مخاطر ضئيلة للغاية، نظراً لأنها تميل إلى أن تكون مدعومة بضمانات سيادية من الدول.



موقع النضال المحلي: الآثار الجنديرية للشراكات بين القطاعين العام والخاص ومقاومة هذه الشراكات في المكسيك

عرضت الحكومة مخططاً الممر بين المحيطات لبرزخ تيهوانتيبتيك (ICIT) في المكسيك، والتي تم تفعيلها من خلال العديد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بوصفها "نموذج تنموي" جديد جدير بالثناء، بينما تعرضت لانتقادات من قبل المجتمعات بسبب آثارها الاجتماعية والبيئية السلبية للغاية. وتتضمن الخطة ربط خليج المكسيك بالمحيط الهادئ من خلال بناء أربعة طرق سريعة وخط سكة حديدية حديث، مع تجميع المناطق الاقتصادية الحرة على طول الممر لتشجيع الاستثمار الخاص.

وقد شجبت المجتمعات المحلية مخطط (ICIT) لأن من شأنه تدمير سبل حياة مجتمعات المنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين في المنطقة، ومنح الجهات الفاعلة الخاصة سلطة كبيرة على الموارد الطبيعية العامة المقترضة. وتعرضت النساء على وجه الخصوص للخطر تاريخياً جراء المناطق الصناعية التي غالباً ما تعرف مستويات كبيرة للجريمة المنظمة، ويخشون أن تدعو خطط التصنيع الخاصة ب ICIT إلى نفس العنف الجنسي والعمل غير الآمن. وفي هذا السياق، كانت النساء في الخطوط الأمامية للاحتجاج ضد ICIT والنضال من أجل السيادة على أراضيهم والتحكم في سبل عيشهن. وتقود نساء الشعوب الأصلية الدعوات إلى نموذج للتنمية البديلة يكرس مبادئ الرفاهية الجماعية، والحق في المنافع العام، والاتصال بالطبيعة.

ويشكل عام، يبدو أن أولوية هيمنة الشركات في الحكامة الاقتصادية العالمية والتنمية لديها إمكانات كبيرة للتسارع على مدى العقود القادمة إذا لم يتم التصدي لها، مما يزيد من أهمية أن يكون المجتمع المدني في الخطوط الأمامية للدعوة ضد ذلك. ويؤدي إضفاء الطابع المؤسسي على جدول أعمال أصحاب المصلحة المتعددين إلى تآكل الهامش المتاح للفاعلين متعددي الأطراف للتعاون الحكومي الدولي والاستعانة بمصادر خارجية لتطوير وتقديم الخدمات العامة إلى الجهات الفاعلة الخاصة. ويعتبر ترسيخ نموذج أصحاب المصلحة المتعددين على مستوى الأمم المتحدة، كما يتضح من جدول أعمالنا المشترك، هو دليل صارخ على ذلك.

سابعاً- تمويل المناخ

تقف النساء والأشخاص المتنوعون بين الجنسين في الخطوط الأمامية لأزمة المناخ، مما يجعل تمويل المناخ، وكذلك تمويل التنمية المرتبط بالمناخ أمراً بالغ الأهمية لتحقيق العدالة الاقتصادية والمناخية النسوية. وفي الوقت نفسه، غالباً ما تكون النساء مسؤولات عن وظائف الرعاية التي ستصبح أكثر صعوبة مع استفحال أزمة المناخ، وستفاقم هذه الصعوبات بدورها بسبب عدم المساواة في الحصول على الموارد وصنع القرار.

نحو تمويل مناخي يراعي المنظور الجندي؟

تفاوت تعميم المقاربة الجندرية في صناديق المناخ المتعددة الأطراف وتفعيلها. فقد قامت كل من صناديق المناخ المتعددة الأطراف الرئيسية الأربعة (صندوق التكيف، ومرفق البيئة العالمية، و صندوق المناخ الأخضر، وصناديق الاستثمار في المناخ) بتطوير وتحديث سياسات المساواة الجندرية أو المساواة بين الجنسين لتعزيز مراعاة النوع الاجتماعي في عملياتها والمشاريع المدعومة.

ولازالت مقارنة النوع الاجتماعي غير كاملة وغير منسقة في مشاريع تمويل التنمية التي قدمتها البلدان المتقدمة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ووصفت بأنها ذات صلة بالمناخ، حيث حددت 2.9% فقط من مشاريع تمويل التنمية المتعلقة بالمناخ في عام 2020 المساواة بين الجنسين كهدف رئيسي. ولم يحدد واحد من كل اثنين تقريباً (45.7%) ما إذا كان قد تم النظر في النوع الاجتماعي أم لا، حيث فشل 80% من مشاريع بنوك التنمية المتعددة الأطراف و96% من المشاريع من خلال مؤسسات أخرى متعددة الأطراف، باستثناء صناديق المناخ، في استخدام مؤشر النوع الاجتماعي.

تقدم بطيئاً لتعبئة نحو 100 مليار دولار أمريكي

يتزايد تمويل المناخ الذي تقدمه البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية عاماً بعد عام، ولكن ليس بالشكل الكافي. لقد فشلت البلدان المتقدمة باستمرار في تحقيق الهدف المسطر عام 2020 المتمثل في توفير 100 مليار دولار أمريكي سنوياً لتمويل المناخ لصالح البلدان النامية. وتظهر أحدث أرقام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تمويل المناخ في البلدان النامية ارتفع بنسبة 4% من عام 2019 إلى عام 2020 ليصل إلى 83.3 مليار دولار أمريكي، أي أقل مقارنة بالالتزام البالغ 100 مليار دولار سنوياً. وقد رفعت الأطراف الهدف السنوي البالغ 100 مليار دولار أمريكي إلى عام 2025، عندما تم تحديد الهدف الجديد، على الرغم من أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تتوقع أن يتم بلوغ الهدف عام 2023.

وحتى لو تم الوفاء بالوعد بمبلغ 100 مليار دولار، فإنه لا يمثل سوى جزء بسيط مما تحتاجه البلدان النامية لتمويل الأنشطة المناخية. وفي تقييم عام 2021 للاحتياجات المالية التي أعربت عنها 153 دولة نامية في خططها المناخية الوطنية، وصل المبلغ الإجمالي المطلوب لتمويل جداول أعمال المناخ أكثر من 5.8 تريليون دولار أمريكي إلى غاية عام 2030. ويوضح التقييم ضرورة إعادة تقييم المبلغ بما يتماشى مع الاحتياجات المتنامية، وبعبارة أخرى، يجب توسيع نطاق التمويل بشكل كبير. ويتم

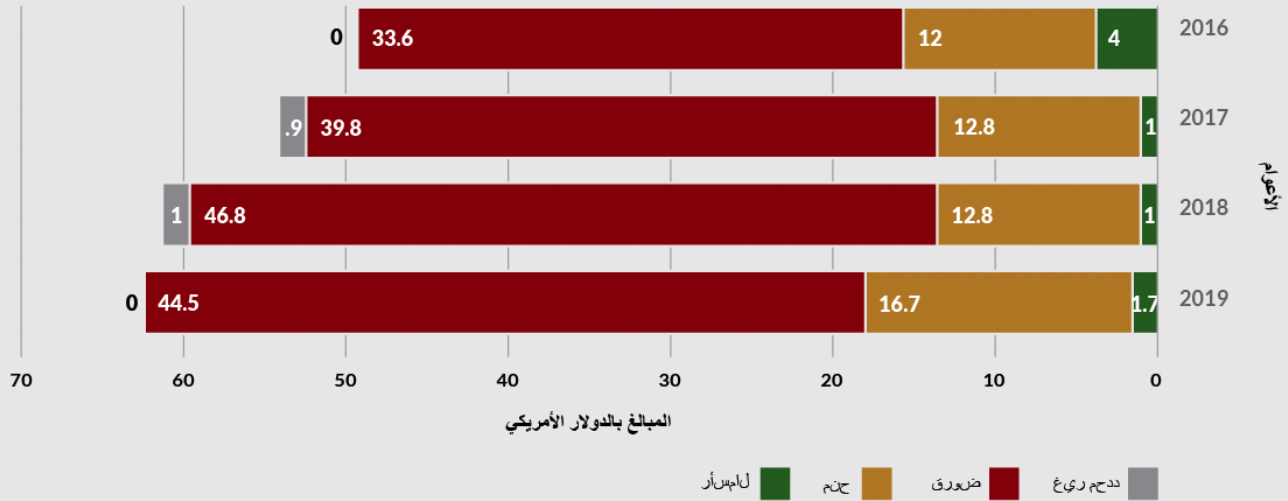
حاليا تحديد المعايير الكمية والنوعية لهدف 2025 وما بعده من خلال مفاوضات الأمم المتحدة للمناخ التي يتابعها المجتمع المدني النسوي عن كثب.

كما أن تمويل المناخ ليس في كثير من الأحيان "جديدا وإضافيا" للالتزامات القائمة من جانب البلدان الغنية بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، مما يؤدي إلى ازدواجية حساب البلدان المتقدمة في التزاماتها التمويلية العالمية. وتشير التقديرات إلى أن قرابة ثلث تمويل التنمية المتعلقة بالمناخ يحتسب كجزء من التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية للدول، على الرغم من الاتفاق الرئيسي على أن تمويل المناخ لا ينبغي أن يأتي على حساب تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تصنيف تمويل المناخ

لا تقل أهمية عناصر تمويل المناخ عن حجمه، بالنظر إلى أن معظم تمويل المناخ الذي تم تقديمه تاريخيا للبلدان النامية قائم على القروض، وهو أمر مثير للقلق بالنظر إلى الالتزام بتوفير تمويل المناخ في سياق أزمة الديون المتصاعدة في الجنوب العالمي. وشكلت القروض 70٪ من التمويل العام للمناخ المقدم إلى البلدان النامية في عام 2020، وكان معظمها غير ميسر (قدم بأسعار السوق). وتهدد تكاليف سداد القروض بخلق أعباء ديون لا يمكن تحملها من طرف البلدان التي تتلقى تمويلا للمناخ، مما يضعف من هوامشها المالية وقوتها الشرائية. وهذا بدوره يحد من قدرات البلدان النامية على بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ والاستثمار في التنمية المستدامة.

نما التمويل العام للمناخ على أساس سنوي ولكن يتم صرفه إلى حد كبير على شكل قروض



(الشكل 7.1: التمويل العام للمناخ لكل أداة، باستثناء ائتمانات التصدير، من 2016 إلى 2019 (يوروداد 2021)

وعلى الرغم من أن التمويل القائم على المنح يشكل جزءا أكبر من تمويل المناخ للدول الجزرية الصغيرة النامية و الدول الأقل نموا، فإن أكثر من نصف التمويل المناخي للدول الأقل نموا وأكثر من ثلث التمويل المقدم إلى الدول الجزر الصغيرة النامية من

عام 2016 إلى عام 2020 كان على شكل قروض. قد تصل القيمة الصافية لتمويل المناخ للبلدان النامية إلى أقل من 50٪ مما صرحت به الدول المتقدمة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بمجرد احتساب القيم المعادلة للمنح.

وعلى الرغم من أن التمويل القائم على المنح يشكل جزءاً أكبر من تمويل المناخ للدول الجزر الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، فإن أكثر من نصف التمويل المناخي لأقل البلدان نمواً وأكثر من ثلث التمويل المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من عام 2016 إلى عام 2020 قدم على شكل قروض. وقد تصل القيمة الصافية لتمويل المناخ في البلدان النامية إلى أقل من 50٪ مما أعلنته البلدان المتقدمة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بمجرد احتساب القيم المعادلة للمنح.

وتعتبر البلدان الأقل نمواً والدول الجزر الصغيرة النامية أكثر عرضة لآثار تغير المناخ. فهي في الغالب تفتقر للقدرة على التكيف، وتعاني من مستويات فقر أعلى كما يجعلها موقعها الجغرافي في موقع هشاشة. ومع ذلك، من عام 2016 إلى عام 2020، تلقت الدول الجزر الصغيرة النامية 2٪ فقط من إجمالي تمويل المناخ، في حين تلقت البلدان الأقل نمواً 17٪ فقط. وذهبت غالبية التمويل المناخي الذي تمت تعبئته لصالح البلدان النامية إلى البلدان المتوسطة الدخل، ويقال أن ذلك يرجع إلى افتقار البلدان منخفضة الدخل إلى القدرة على تطوير مشاريع تمويل المناخ والحصول على التمويل الدولي أو إدارته.

وبموجب اتفاقية باريس، يجب أن تتلقى البلدان النامية "توازناً بين تمويل التكيف والتخفيف". إلا أن تمويل المناخ تدفق بشكل غير متناسب نحو التخفيف، حيث تم تخصيص أكثر من نصف التمويل العام للمناخ (58٪) للبلدان النامية نحو التخفيف، لا سيما في البلدان ذات الانبعاثات العالية وقطاعي الطاقة والنقل كبير. ويرجع ذلك جزئياً إلى ارتباط التخفيف بالأنشطة التي ستولد عوائد مالية واضحة، مما يجعلها مجالاً أكثر جاذبية للاستثمار.

وبينما يتزايد تمويل التكيف، لا تزال هناك فجوة كبيرة. فمقارنةً بإجمالي 48.6 مليار دولار أمريكي (58٪ من التمويل العام للمناخ) المخصصة للتخفيف في عام 2020، فإن 28.6٪ فقط من التمويل العام للمناخ في نفس الفترة كانت مخصصة للتكيف. ومع ذلك، بين عامي 2016 و2020، نما التكيف أكثر من التخفيف أو التمويل الشامل للمناخ من حيث القيمة المطلقة والنسبية. وارتفع تمويل التكيف من 10.1 مليار دولار أمريكي (17٪) في عام 2016 إلى 28.6 مليار دولار أمريكي (34٪) في عام 2020.

أهم نقاط الترافع العالمي: تمويل الخسائر والأضرار

إلى عهد قريب، تجاهل الخطاب السائد حول تمويل المناخ من أجل التكيف والتخفيف عمداً الحاجة إلى معالجة الخسائر والأضرار والآثار السلبية لتغير المناخ التي لا تستطيع البلدان التكيف معها. وتشير التقديرات إلى أنه في أفريقيا جنوب الصحراء وحدها، يتعين على البلدان أن تتحمل ديوناً بقيمة 1 تريليون دولار أمريكي تقريباً، بزيادة قدرها 50٪ عن مستويات الدين الحالية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، في غياب التمويل الكافي للخسائر والأضرار.

خلال قمة المناخ كوب 26 عام 2021، طالبت أطراف من الجنوب العالمي بإنشاء آلية لتمويل الخسائر والأضرار. وعارضت الدول الغنية، بقيادة الولايات المتحدة، مثل هذه التوصيات بشدة، ولكن في الأخير تم الاتفاق على الآلية في قمة كوب 27 عام 2022. وتم إنشاء لجنة انتقالية لاحقاً لتقديم توصية بشأن أعمال الصندوق (بما في ذلك من سيدفع فيه، ومصدر الأموال والبلدان التي ستستفيد)، للنظر فيها واعتمادها في قمة كوب 28 في عام 2023. ولم تتوصل اللجنة الانتقالية لاتفاق حول على معظم معايير التمويل، والآن يقاوم المجتمع المدني اقتراحاً من الولايات المتحدة بأن يكون مقر الآلية داخل البنك الدولي. وستكون هناك حاجة إلى الدعوة المتضافرة والمستدامة والمواءمة مع مطالب الدول المعرضة للتغير المناخي لجعل آلية التمويل هذه ذات مغزى في معالجة الخسائر والأضرار، بدلاً من تعميق الأزمات الحالية للديون والعمليات غير الديمقراطية لصنع القرار.

وبشكل عام، بينما تقترب التقديرات السنوية لحاجيات تمويل المناخ من 100 مليار دولار سنويا، يلاحظ أن البلدان المتقدمة قد فشلت في الوفاء بهذا الالتزام، وذلك على الرغم من اعتماد هذه البلدان على معايير سخية وصرف غير متناسب للقروض على حساب المنح. ولمعالجة حجم أزمة المناخ بشكل فعلي، من الضروري الذهاب إلى ما هو أبعد من هدف 100 مليار دولار أمريكي سنويا، وضمان تدفقات التكيف والتمويل بقيادة محلية، وتوسيع نطاق التمويل ليشمل الخسائر والأضرار علاوة على التكيف والتخفيف.

خلاصة

هناك فرق شاسع بين الوضع الحالي لعالمنا والرؤية النسوية للعدالة الاقتصادية والمناخية الموضحة في الإطار المفاهيمي لائتلاف العمل. فلا يزال أصحاب الدخل الأعلى في العالم مسؤولين عن الكثير من الانبعاثات العالمية التاريخية والمتوقعة، ما قد يؤدي إلى تجاوز 1.5 درجة مئوية التي سطرها اتفاق باريس، في وقت يواصل مليارات الوقود الأحفوري في تحقيق أرباح وثروات هائلة. ومن المتوقع أن ترفع شركات الوقود الأحفوري من وتيرة النفاذ ضد البلدان التي تؤثر قوانينها البيئية على أرباحها النهائية، سواء كان ذلك بحثا عن تسهيلات تنظيمية أو للحصول على أرباح من خلال أصولها العالقة. كما أن الشركات مدعوة بشكل متزايد للمشاركة في صنع القرار الدولي بشأن القضايا العالمية، مما ينتهك مساحة صنع القرار الديمقراطية في الأمم المتحدة. وخارج الأمم المتحدة، يواصل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الاضطلاع بدور قوي في قضايا التمويل والتنمية، وهو ما يرسخ إلى جانب هيمنة الشركات على الحكامة الاقتصادية العالمية أوجه القصور الديمقراطي في عملية صنع القرار الدولي بشأن القضايا الاقتصادية.

وفي الوقت نفسه، لا تتلقى بلدان الجنوب العالمي التمويل التنموي والمناخي الذي تحتاجه لمعالجة أسباب وعواقب الأزمة المتعددة. وبدلا من تلقي تمويل كاف للمناخ قائم على المنح، تعاني بلدان الجنوب العالمي من أزمة ديون متصاعدة باستمرار وتتفاقم عندما يتم صرف تمويل المناخ بشكل غير متناسب من خلال القروض. فعلى أرض الواقع، تنفق العديد من البلدان على سداد الديون أكثر مما تتلقاه في إطار التمويل المناخي. ولدى البلدان حيز مالي محدود للاستثمار في الإنفاق الاجتماعي اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق المساواة بين الجنسين لأنها حبيسة حلقة مفرغة بسبب خدمة الديون. وهذا بدوره سيجبرها على الحصول على قروض أكبر، غالبا من مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، التي تضع شروطا تضم المزيد من التدابير التقشفية. من جهة أخرى، تتعرض الإيرادات التي كان من الممكن أن تكسبها من خلال الدخل التصاعدي وضرائب الشركات للضياع بسبب إساءة استخدام الضرائب عبر الحدود من قبل الشركات متعددة الجنسيات والأشخاص الأثرياء. وبدلا من ذلك، تلجأ بلدان الجنوب العالمي إلى ضرائب الاستهلاك التنزلية التي تثقل كاهل ذوي الدخل المنخفض دون مبرر، ما يضر النساء أكثر من غيرهن.

وتدرك الحركة النسوية أن هذه الاتجاهات تزيد من الحاجة الملحة للعمل الجماعي لدفع التحولات الاقتصادية الجريئة والهيكلية وتقود نقاشات جديدة حول التعويضات وتراجع النمو وإلغاء الديون. ويتردد صدى الاحتجاجات ضد الأزمة المتعددة الجوانب في جميع أنحاء جنوب الكرة الأرضية. فقد قاد نشطاء المجتمع المدني ودول الجنوب العالمي الدعوة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن الضرائب، وآلية أممية لتسوية الديون، وتمويل الخسائر والأضرار في البلدان المعرضة لآثار التغير المناخي. وفي بعض الحالات، كما يتضح من مقترحات الأمين العام للأمم المتحدة بشأن إصلاح الحكامة الضريبية الدولية والتقدم نحو معالجة تمويل الخسائر والأضرار في كوب 27، يتم أخيرا الاستجابة لهذه الدعوات. وهذه الانتصارات مهمة، لكنها ليست كافية، إذ تواصل الحركة النسوية تقديم رؤية للعدالة الاقتصادية والمناخية التي قد تسد يوما ما الفجوة بين الوضع القائم حاليا والطموح الذي نصبو إليه.